المـؤشـر الوطنـي
للتعليـم الرقمـي

تقرير المؤشر الوطني للتعليم الرقمي

2025-2024

المركز الوطني
للتعليم الإلكتروني
National eLearning Center

المحتويات

01 التمهيد 3

02 نتائـج جهـات التعليـم العالي 13

03 نتائج الجهات التدريبية 33

04 قصــص النجــاح 50

التمهيد

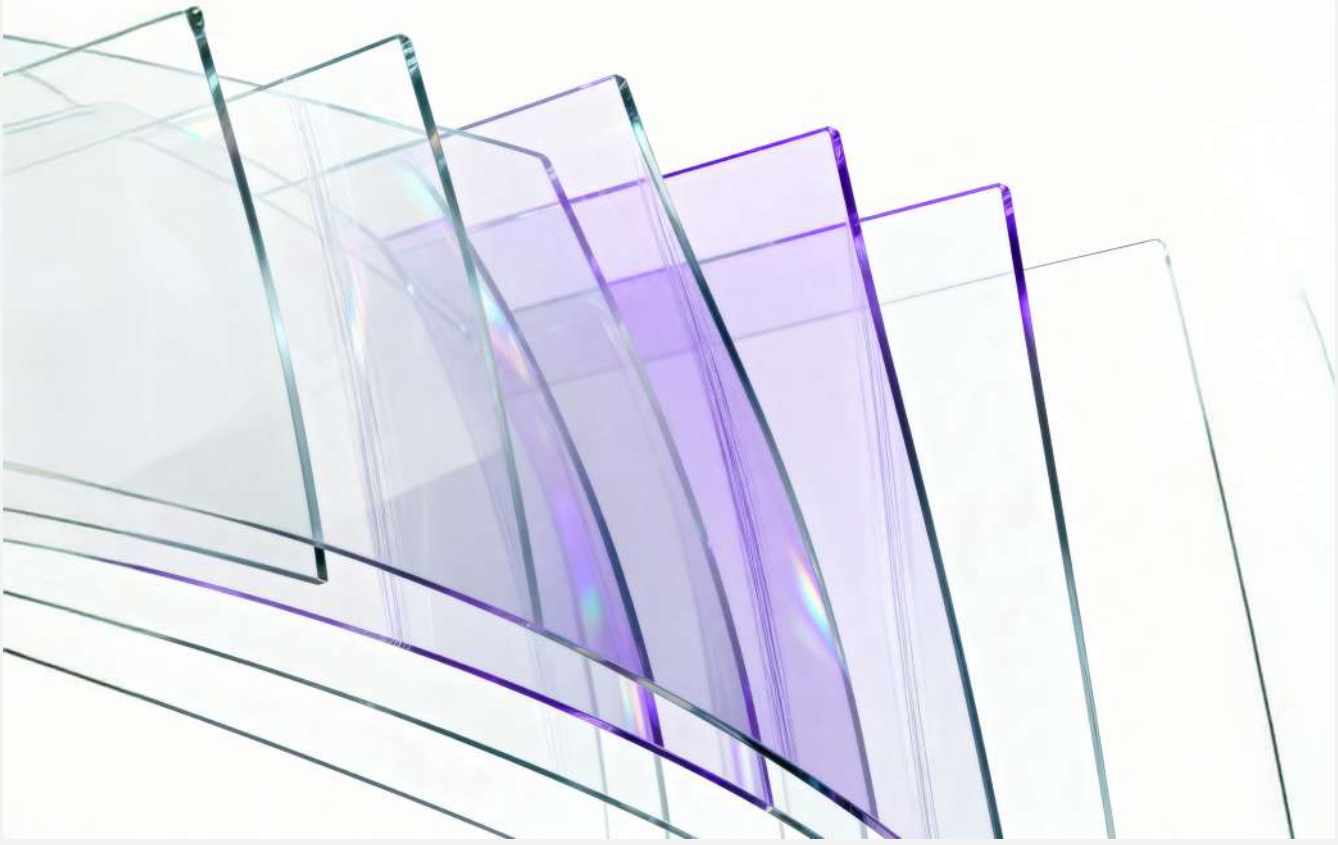

المقدمـة

يمثّل التعليم الرقمي اليوم ركيزة أساسية لبناء اقتصاد معرفي متطور، وعنصرًا محوريًا في تمكين رأس المال البشري وتعزيز تنافسية المملكة على المستويين العلمي والاقتصادي، ومع تسارع التحولات الرقمية عالميًا، لم يعد التعليم الرقمي خيارًا ثانويًا، بل ضرورة استراتيجية تتيح وصولًا مرنًا إلى المعرفة في أي زمان ومكان، وتدعم العدالة التعليمية من خلال إتاحة فرص التعلم لجميع فئات المجتمع.

وفي هذا الإطار، يبرز التحول الرقمي في التعليم بوصفه حجر الزاوية في إعداد جيل متمكّن قادر على مواكبة متطلبات المستقبل، من خلال تبنّي نماذج تعلم ذكية وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة لتحسين تجربة التعلم ورفع كفاءة الموارد وضمان استدامة العملية التعليمية، ويسهم ذلك في ترسيخ ريادة المملكة التعليمية وتعزيز تنافسيتها عالميًا، بما يعكس تكامل جهود الجهات الحكومية والمؤسسات التعليمية وشركاء الصناعة نحو بناء تجربة تعلم فعّالة وشاملة لكل متعلم.

وتأكيدًا على أهمية هذا التحول، يأتي دور المركز الوطني للتعليم الإلكتروني في ضبط جودة التعليم الرقمي وتمكين التحول نحو ممارسات تعليم رقمية متقدمة؛ حيث أُطلِق المؤشر الوطني للتعليم الرقمي 2024-2025 لقياس نضج الجهات التعليمية في تبنّي ممارسات التعليم والتدريب الرقمي وتطبيقها بكفاءة واستدامة، بما يعزّز جودة التجربة التعليمية ويدفع منظومة التعليم نحو مستويات أعلى من الابتكار والريادة.

نبذة عن المؤشر الوطني للتعليم الرقمي

يُعـدّ المؤشـر الوطنـي للتعليـم الرقمـي أداةً استراتيجية لرصـد مسـتوى نضـج التعليـم والتدريـب الرقمـي فـي المملكـة، وقيـاس مـدى تقـدّم الجهـات التعليميـة والتدريبيـة فـي مواكبـة التحـول الرقمـي واسـتدامته، كمـا يسـهم المؤشـر فـي تعزيـز جـودة التعليـم الرقمـي مـن خلال توفيـر منهجيـة قيـاس دقيقـة ترصـد مسـتوى النضـج المؤسسـي، وتدعـم جهـود التحسـين المسـتمر، إلى جانـب دوره فـي تمكيـن صُنّاع القرار من اتخاذ قـرارات مبنيـة علـى البيانـات، وتحفيـز الابتـكار، وتسـريع تبنّـي الممارسـات الرقميـة الحديثـة.

أهداف المؤشر الوطني للتعليم الرقمي

- قياس وتقييم نضج منظومة التعليم والتدريب الرقمـي فـي مختلـف القطاعـات التعليميـة والتدريبيـة.
- دعـم مواءمـة جهـود الجهـات التعليميـة مـع التوجهـات الوطنيـة فـي التعليـم الرقمـي.
- تعزيز جودة المخرجات التعليمية والتدريبية بما يلبي احتياجات سوق العمل المستقبلية.
- رفـع كفـاءة اسـتخدام المـوارد الرقميـة وتحقيـق الاسـتدامة فـي الاسـتثمار التقنـي.
- تمكيـن صُنّاع القرار من وضع السياسات وتوجيه الاستثمارات التعليمية بكفاءة وفاعلية.

وبذلـك، يمثّـل المؤشـر الوطنـي أداة وطنيـة محوريـة لدعـم التحـول الرقمـي فـي التعليـم، وتعزيـز ريـادة المملكـة فـي بنـاء منظومـة تعليميـة رقميـة متكاملـة ومسـتدامة.

الفئات المستهدفة

يسـتهدف المؤشـر الوطنـي للتعليـم الرقمـي جميـع الجهـات التعليميـة والتدريبيـة فـي المملكـة، بمـا يشـمل مؤسسـات التعليـم العـام، والتعليـم العالـي، والتدريـب التقنـي والمهنـي، والجهـات الحكوميـة والخاصـة ذات العلاقـة بالتعليـم والتدريـب، ويهـدف هـذا الشـمول إلـى تقديـم صـورة متكاملـة ودقيقـة عـن واقـع التعليـم والتدريـب الرقمـي علـى مسـتوى المنظومـة الوطنيـة.

يأتـي هـذا التوجـه إدراكًا لأهميـة قيـاس نضـج التعليـم الرقمـي عبـر مختلـف المراحـل والمسـتويات التعليميـة، لتعزيـز التكامـل بيـن القطاعـات، ودعـم التطويـر المسـتمر نحـو تعليـم رقمـي متكامـل ومسـتدام.

المواءمة مع استراتيجية التعليم الرقمي بالمملكة

يتكامل المؤشر الوطني للتعليم الرقمي مع استراتيجية التعليم الرقمي في المملكة ومع استراتيجية المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، من خلال ارتباطه بعدد من الركائز والأهداف الاستراتيجية المشتركة التي تسعى إلى تعزيز جودة التعليم الرقمي واستدامته.

وتأتي هذه المواءمة تأكيدًا على تكامل الجهود الوطنية الرامية إلى تطوير منظومة تعليم رقمي متكاملة، تضمن الاستخدام الأمثل للتقنية في التعليم، وتسهم في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030 نحو بناء مجتمع معرفي منافس عالميًا.

ويرتبط المؤشر الوطني بالتوجهات الاستراتيجية على النحو الآتي:

استراتيجية التعليم الرقمي بالمملكة	استراتيجية المركز الوطني للتعليم الإلكتروني	المؤشر الوطني للتعليم الرقمي
بناء الثقة في المنظومة وتحسين مفهوم أخلاقيات وأمان البيئة التعليمية	تعليم موثوق	**الثقة:** 1. تفعيل التعليم الرقمي 2. رضا المستفيدين 3. الحوكمة والالتزام
تشجيع التنسيق والمشاركة للموارد لدعم المنظومة	منظومة تعاونية	**الكفاءة:** 1. كفاءة الإنفاق 2. التكامل التقني ومشاركة البيانات 3. مشاركة المحتوى
قيادة البحث والتطوير، وتوسيع نطاق الحلول في المنظومة	قدرات مرنة	**الابتكار:** 1. توفير رحلة تعليمية مبتكرة 2. تحقيق الأثر والتنافسية 3. توظيف الذكاء الاصطناعي

الأبعاد الرئيسة للمؤشر

يحتوي المؤشر الوطني للتعليم الرقمي على ثلاثة أبعاد رئيسة، تتفرّع منها تسعة أبعاد فرعية تشمل 47 مؤشر أداء تُستخدم لقياس نضج التعليم الرقمي في الجهات التعليمية والتدريبية. ويبيّن الجدول الآتي الأبعاد التي يقوم عليها المؤشر الوطني للتعليم الرقمي.

الثقة	الكفاءة	الابتكار
1.1 تفعيل التعليم الرقمي • تفعيل التعليم عن بُعد. • التعليم المدمج. • التعليم المعزز بالتقنية.	**2.1 كفاءة الإنفاق** • تفعيل الموارد الحكومية المشتركة. • التوفير المتحقق من تفعيل التعليم الرقمي. • الاستدامة.	**3.1 توفير رحلة تعليمية مبتكرة** • التعليم المخصص. • الشهادات المصغرة. • الشهادات المتتابعة.
1.2 رضا المستفيدين • المعلمين. • المتعلمين.	**2.2 التكامل التقني ومشاركة البيانات** • توفير البيانات وجودتها. • التوافقية والتكامل بين الأنظمة. • مشاركة البيانات.	**3.2 تحقيق الأثر والتنافسية** • نشر التعلم على المستويين المحلي والعالمي. • الشراكات المحلية والعالمية النوعية.
1.3 الحوكمة والالتزام • التنظيم والحوكمة القائمة على البيانات. • الالتزام. • المراجعة والتقييم.	**2.3 مشاركة المحتوى** • توفير المحتوى المفتوح. • استخدام المحتوى المشارك.	**3.3 توظيف الذكاء الاصطناعي** • تحسين تجربة التعلم. • تطوير المحتوى التعليمي. • تحليل البيانات التعليمية.

البعد الأول: الثقة

يُعنى هذا البعد بقياس مستوى موثوقية التعليم والتدريب الرقمي داخل الجهات، من خلال تفعيل نماذج التعليم الرقمي المختلفة، وتقييم رضا المستفيدين، وفعالية ممارسات الحوكمة وجودتها. كما يركّز على مدى قدرة الجهة على توفير بيئة تعليمية رقمية موثوقة وشفافة تعزز ثقة المستفيدين في البرامج والممارسات المقدَّمة، بما يسهم في رفع مستوى الاعتمادية على التعليم الرقمي واستدامته.

الأبعاد الفرعية:

1. **تفعيل التعليم الرقمي:** يقيس مستوى تطبيق نماذج التعليم عن بعد، والتعليم المدمج، والتعليم المعزّز بالتقنية، ومدى مواءمتها مع احتياجات المستفيدين.
2. **رضا المستفيدين:** يقيس مدى رضا المتعلمين وأعضاء هيئة التدريس عن جودة المحتوى التعليمي، وأساليب التدريس والتقييم، والدعم الفني.
3. **الحوكمة والالتزام:** يقيس ممارسات الحوكمة المبنية على البيانات، ودرجة الالتزام بالسياسات والإجراءات ذات الصلة، وفعالية عمليات المراجعة والتحسين المستمر.

الثقة		
تفعيل التعليم الرقمي	رضا المستفيدين	الحوكمة والالتزام

البعد الثاني: الكفاءة

يركّز هذا البعد على قياس كفاءة الجهة التعليمية أو التدريبية في توظيف التعليم الرقمي بفاعلية واستدامة، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد، وضمان التكامل التقني وتكامل البيانات، وتعظيم الاستفادة من المحتوى التعليمي المتاح.

كما يهدف إلى التأكد من قدرة الجهة على تحقيق أعلى أثر تعليمي بأفضل استثمار ممكن، مع ضمان استدامة الموارد الرقمية ورفع كفاءتها التشغيلية والتنظيمية.

الأبعاد الفرعية:

1. **كفاءة الإنفاق:** يقيس مدى كفاءة استخدام الموارد المشتركة، وحجم الوفورات المتحققة من التعليم الرقمي، ومدى توفر الخطط المالية المستدامة لدعم استمرارية المبادرات الرقمية.
2. **التكامل التقني ومشاركة البيانات:** يقيس توافر وجودة البيانات، ومدى توافقية الأنظمة التقنية، وقدرتها على تبادل البيانات بشكل آمن وفعّال بما يعزز التكامل المؤسسي.
3. **مشاركة المحتوى:** يقيس مدى توفير المحتوى التعليمي المفتوح وإعادة استخدامه، ومستوى التعاون بين الجهات في تبادل وتطوير المحتوى الرقمي التعليمي.

الكفاءة		
كفاءة الإنفاق	التكامل التقني ومشاركة البيانات	مشاركة المحتوى

البعد الثالث: الابتكار

يُعنى هذا البعد بقياس قدرة الجهة التعليمية أو التدريبية على تبنّي الحلول المبتكرة والتقنيات الناشئة، وبناء بيئة تعليمية رقمية تتسم بالتجديد والتطوير المستمر، كما يركّز على مدى استثمار التعليم الرقمي في ابتكار تجارب تعلم متقدمة ومرنة، تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي وأساليب التعلم الحديثة لرفع التنافسية وتحقيق أثر مستدام على جودة التعليم.

الأبعاد الفرعية:

1. **توفير رحلة تعليمية مبتكرة:** يقيس مدى تبنّي الجهة لممارسات تعليمية مبتكرة تلبي احتياجات المتعلمين، مثل التعليم المخصص، والشهادات المصغّرة والمتتابعة، ونماذج التعلم المرن.
2. **تحقيق الأثر والتنافسية:** يقيس النتائج الملموسة لممارسات الجهة في رفع تنافسيتها وتعزيز حضورها محليًا وعالميًا، من خلال الشراكات والتعاون في تطوير ونشر الحلول التعليمية المبتكرة.
3. **توظيف الذكاء الاصطناعي:** يقيس مدى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة التعلم، وتطوير المحتوى الرقمي، وتحليل البيانات التعليمية لدعم اتخاذ القرار.

الابتكار		
توفير رحلة تعليمية مبتكرة	تحقيق الأثر والتنافسية	توظيف الذكاء الاصطناعي

منهجية المؤشر الوطني للتعليم الرقمي

طُوّر المؤشر الوطني للتعليم الرقمي وفق منهجية قياس متكاملة تُعرّف مستويات التقدّم في التعليم والتدريب الرقمي لدى الجهات التعليمية، وتقيّم مدى تطوّرها في تبنّي التعليم الرقمي وتفعيله بكفاءة واستدامة عبر مراحل نضج متتابعة، وقد استند بناء المؤشر إلى مراجعة شاملة للاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة، ولاسيما استراتيجية التعليم الرقمي واستراتيجية المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، إلى جانب الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في نماذج قياس النضج والتحول الرقمي في التعليم والتدريب.

ويهدف هذا النهج إلى تمكين المؤشر من تمثيل الواقع الفعلي لتطوّر التعليم الرقمي في المملكة بدقة وموضوعية، ليكون أداة موثوقة لدعم التطوير المستمر وتحسين كفاءة منظومة التعليم الرقمي على المستوى الوطني.

التصنيف ومستويات نضج الجهات

يُوفّر المؤشر الوطني للتعليم الرقمي إطارًا منهجيًا لتصنيف الجهات التعليمية والتدريبية في المملكة وفق مستوى نضجها في ممارسات التعليم الرقمي، ويستند هذا التصنيف إلى تقييم شامل يغطي الأبعاد الثلاثة الرئيسية (الثقة، والكفاءة، والابتكار)، بحيث تُمنح كل جهة درجة محددة في كل بُعد، ويُحدَّد مجموع أوزان هذه الدرجات لتصنيفها ضمن أربع فئات رئيسة لمستويات النضج على النحو الآتي:

1. مستوى التميّز

يُعبّر هذا المستوى عن الجهات التي حققت أداءً متميزًا في تطبيق التعليم الرقمي، من خلال توظيف التقنيات المتقدمة بشكل فعّال، وتتبنّي ممارسات ابتكارية، وتمتاز هذه الجهات بالاستثمار الاستراتيجي في تطوير التعليم الرقمي، وتحقيق توازن مستدام بين الكفاءة والابتكار، مما يجعلها من الجهات القائدة لمسار التطوير والتحول الرقمي في التعليم.

2. مستوى التقدّم

يضم هذا المستوى الجهات التي أحرزت تقدمًا في عدد من معايير التميز في التعليم الرقمي، وتوفر بيئة تعليمية رقمية فعّالة تواكب التطورات التقنية وتوظيفها بشكل واسع، وتمثل هذه الجهات نماذج متقدمة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز قدراتها الابتكارية وتوسيع تبنيها للحلول المستدامة.

3. مستوى التفعيل

يمثل هذا المستوى الجهات التي تُظهر التزامًا بتطبيق المعايير الأساسية للتعليم الرقمي، حيث تتبنى التعليم الرقمي ضمن ممارساتها التعليمية بشكل أساسي، إلا أنها ما زالت بحاجة إلى رفع كفاءة التشغيل واستيعاب الحلول الحديثة، وتعزيز ثقافة التحسين والتطوير المستمر.

4. مستوى التأسيس

يشمل هذا المستوى الجهات التي بدأت خطواتها الأولى في رحلة التحول نحو التعليم الرقمي، تظهر هذه الجهات مشاركة أولية في الممارسات الأساسية للتعليم الرقمي، لكنها لا تزال بحاجة إلى تطوير كبير في بنيتها التحتية، وقدراتها، وممارساتها عبر جميع أبعاد المؤشر.

آلية احتساب النتائج

تعتمد آلية احتساب نتائج المؤشر الوطني للتعليم الرقمي على نظام قياس متكامل يُحدَّد من خلال الأوزان النسبية المخصصة لكل بُعد من أبعاد المؤشر، بما يعكس أهميته الاستراتيجية في تحقيق أهداف التعليم الرقمي في المملكة.

وتُحتسب نتائج الجهات التعليمية والتدريبية وفق الخطوات الآتية:

1. **تحديد الأوزان النسبية للمؤشرات:**
   خُصِّص وزن نسبي لكل مؤشر أداء ضمن الأبعاد الفرعية، وفقًا لأهميته وتأثيره في تحقيق نضج التعليم الرقمي.

2. **احتساب نتائج الأبعاد الفرعية:**
   حساب النسبة المئوية لكل بُعد فرعي من خلال متوسط أداء المؤشرات التابعة له، استنادًا إلى أوزانها النسبية.

   النسبة المئوية للبعد الفرعي= مجموع (ناتج وزن كل مؤشر × أدائه) ÷ مجموع الأوزان.

3. **احتساب نتائج الأبعاد الرئيسة:**
   حساب النسبة المئوية لكل بُعد رئيس من خلال متوسط نتائج الأبعاد الفرعية التابعة له.
   النسبة المئوية للبعد الرئيس = متوسط النسب المئوية للأبعاد الفرعية.

4. **احتساب النتيجة الكلية للمؤشر الوطني:**
   دمج نتائج الأبعاد الرئيسية وفق أوزانها النسبية للحصول على النسبة المئوية الكلية التي تحدد مستوى نضج الجهة في المؤشر.
   النتيجة النهائية للمؤشر = مجموع (ناتج وزن كل بُعد رئيس × نسبته المئوية)

يوضّح الشكل التالي الأوزان النسبية للأبعاد الثلاثة ضمن منهجية المؤشر الوطني للتعليم الرقمي، والتي تعكس مستوى أهميتها في قياس نضج التعليم الرقمي لدى الجهات التعليمية والتدريبية:

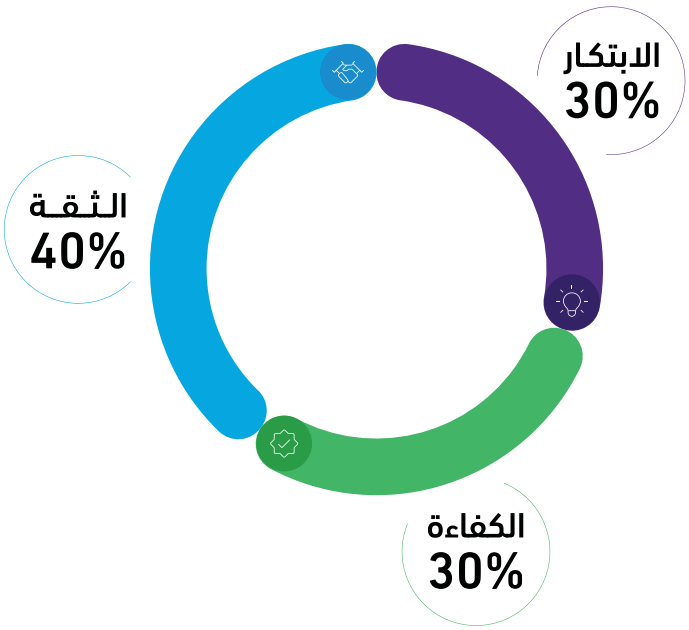

الجهات المشاركة في المؤشر

التعليم العالي

تضم هذه الفئة الجامعات والكليات الحكومية والأهلية التي تُقدّم برامج أكاديمية في مختلف التخصصات والمجالات العلمية. وتهدف المشاركة إلى قياس نضج التعليم الرقمي في مؤسسات التعليم العالي، واستكشاف مدى تبنّيها للممارسات التعليمية الرقمية المتقدمة.

شارك في المؤشر **(34) جهة من جهات التعليم العالي**، موزّعة بين جامعات وكليات حكومية وأهلية على النحو الآتي:

الجهة	الجهة
جامعة الملك عبدالعزيز	جامعة الملك سعود
جامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية	جامعة الملك فيصل
جامعة الملك خالد	كلية الملك فهد البحرية
الهيئة الملكية للجبيل وينبع	كلية الملك خالد العسكرية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز
الجامعة السعودية الإلكترونية	الجامعة الإسلامية
جامعة طيبة	جامعة أم القرى
جامعة الجوف	جامعة تبوك
جامعة القصيم	جامعة حائل
جامعة جازان	جامعة نجران
جامعة الطائف	جامعة جدة
جامعة شقراء	جامعة المجمعة
جامعة حفر الباطن	جامعة بيشة
جامعة الحدود الشمالية	جامعة الباحة
جامعة دار الحكمة	جامعة عفت
جامعة سليمان الراجحي الأهلية	كليات الخليج

الجهات التدريبية

تضم هذه الفئة الجهات الحكومية والأهلية المعنية بالتدريب والتأهيل المهني والتقني، والتي تُعدّ عنصرًا أساسيًا في تنمية القدرات الوطنية وتلبية احتياجات سوق العمل في المجالات التقنية والمهنية، وتُسهم هذه الجهات في تعزيز التحول نحو التدريب الرقمي من خلال تطوير برامج تدريبية مرنة، وتوظيف التقنيات الحديثة؛ لرفع كفاءة الكوادر الوطنية وتمكينها من المهارات المستقبلية.

وقد بلغ عدد الجهات المشاركة في هذه الفئة **(24) جهة تدريبية**، كما هو موضّح في الجدول أدناه:

الجهة	الجهة
المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي
معهد الإدارة العامة	مركز التدريب العدلي
الأكاديمية السعودية للطيران المدني	الأكاديمية السعودية اللوجستية
أكاديمية واس للتدريب الإخباري	أكاديمية الصندوق الصناعي
أكاديمية الصحة العامة	أكاديمية القيادة الصحية
أكاديمية المياه	معهد الأمير سعود الفيصل
معهد سلاح التموين بالقوات البرية	معهد إعداد القادة
معهد سلاح المهندسين	المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء
المنصة التدريبية للمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية	منصة جامعة الملك خالد للتعلم المفتوح (KKUx)
الأكاديمية المالية	أكاديمية بيان للتدريب
شركة الخليج للتدريب والتعليم	شركة مسارات المستقبل للتدريب
معهد أكاديمية التعلم العالي للتدريب	شركة منطقة التعلم

نتائـج جهـات
التعليـم العالي

نتائج المؤشر الوطني للتعليم الرقمي

أظهرت نتائج المؤشر الوطني للتعليم الرقمي أن الجامعات والكليات في المملكة حققت تقدّمًا ملموسًا في مسار التحول نحو التعليم الرقمي، مع تفاوت في مستويات النضج بين مختلف الجهات من حيث الكفاءة والابتكار في تطبيق الممارسات الرقمية.

وقد برزت عدد من الجامعات ضمن مستوى التميّز بفضل قدرتها على بناء بيئات تعليمية رقمية متكاملة ومستدامة، في حين حققت جهات أخرى أداءً جيدًا ضمن مستوى التقدّم، مما يعكس خطوات واضحة نحو الريادة الرقمية، بينما تُظهر الجهات المصنفة ضمن مستوى التفعيل والتأسيس حاجة ملحوظة إلى رفع جاهزيتها التقنية، وتوسيع تبنّيها للممارسات الرقمية المستدامة والابتكارية.

وانطلاقًا من هذه النتائج، يقدّم هذا التقرير قراءة تحليلية شاملة لتصنيف الجامعات والكليات ضمن مستويات النضج الأربعة: التميّز، التقدّم، التفعيل، والتأسيس، إلى جانب تحليل معمّق للأبعاد الرئيسية والفرعية للمؤشر، بهدف إبراز نقاط القوة وفرص التحسين في منظومة التعليم الرقمي، وتعزيز مسار التطوير والابتكار في التعليم بالمملكة.

جهات التعليم العالي

مستوى التميز

يُعدّ مستوى التميّز أعلى مستويات المؤشر الوطني للتعليم الرقمي، ويضم الجامعات التي أظهرت أداءً استثنائيًا وأثرًا ملموسًا في تبنّي وتطبيق التقنيات الرقمية ضمن منظومتها التعليمية، من تطوير التجربة التعليمية إلى تحسين جودة المخرجات.

وتمتاز هذه الجامعات بتوظيف واعٍ للتقنيات الحديثة، مثل: الذكاء الاصطناعي، والتحليلات المتقدمة، وبجاهزية رقمية عالية تضمن استدامة مبادراتها وتوافقها مع أفضل الممارسات المحلية والدولية.

وقد حقّقت **(7) جامعات** هذا التصنيف، جاءت نتائجها على النحو الآتي:

جامعة الملك خالد
KING KHALID UNIVERSITY

جامعة تبوك
University of Tabuk

الجامعة السعودية الإلكترونية
SAUDI ELECTRONIC UNIVERSITY

جامعة الإمام عبدالرحمن بن فيصل
IMAM ABDULRAHMAN BIN FAISAL UNIVERSITY

KFU
جامعة الملك فيصل
KING FAISAL UNIVERSITY

جامعة القصيم
Qassim University

جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

مستوى التقدم

يُمثّل مستوى التقدّم الفئة الثانية ضمن تصنيفات المؤشر الوطني للتعليم الرقمي، ويضم الجامعات التي أظهرت تطورًا واضحًا في تطبيق التعليم الرقمي، من خلال تعزيز بنيتها التحتية التقنية وتبنّي ممارسات تعليمية حديثة قائمة على التقنيات الرقمية.

وتمكّنت هذه الجامعات من تحقيق أثر ملموس في جودة التجربة التعليمية، بما يعكس انتقالها من مرحلة التفعيل إلى مستوى أكثر نضجًا واستقرارًا في توظيف التعليم الرقمي، ويُعد هذا المستوى مرحلة انتقالية نحو التميّز المؤسسي، حيث أظهرت الجامعات المصنّفة ضمنه قدرةً متزايدةً على تصميم بيئات تعلم رقمية فاعلة ومستجيبة للتغيرات، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز قدراتها الابتكارية، وضمان استدامة الممارسات الرقمية للوصول إلى مستويات أعلى من التميّز.

وقد شمل هذا التصنيف **(11) جامعة**، جاءت نتائجها على النحو الآتي:

مستوى التفعيل

يُمثّل مستوى التفعيل الفئة الثالثة ضمن تصنيفات المؤشر الوطني للتعليم الرقمي، ويضم الجامعات والكليات التي بدأت في تطبيق ممارسات التعليم الرقمي على نطاق محدود، وأظهرت التزامًا أوليًا بمعاييره ومنهجيّاته الأساسية، ويعكس هذا المستوى مرحلة الانتقال من التأسيس إلى التبنّي الفعلي للتقنيات الرقمية في العملية التعليمية.

وتُظهر الجامعات المصنّفة ضمن هذا المستوى قدرة أولية على توظيف التقنيات الرقمية في أنشطة التعليم والتدريب، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تعزيز كفاءتها التشغيلية، وتطوير أنظمتها المؤسسية بما يمكّنها من استيعاب أفضل الممارسات الدولية في التعليم الرقمي، وترسيخ ثقافة الابتكار والتحسين المستمر للوصول إلى مستويات أعلى من النضج الرقمي.

وقد شمل هذا المستوى **(10) جامعات وكليات**، جاءت نتائجها على النحو الآتي:

جامعة طيبة TAIBAH UNIVERSITY
جامعة جازان JAZAN UNIVERSITY
جامعة عفت EFFAT UNIVERSITY
جامعة الجوف Jouf University
جامعة نجران
الهيئة الملكية للجبيل وينبع Royal Commission for Jubail & Yanbu
جامعة سليمان الراجحي Sulaiman Alrajhi University
كلية الخليج Gulf College
جامعة حائل
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH

مستوى التأسيس

يُمثّل مستوى التأسيس الفئة الرابعة ضمن تصنيفات المؤشر الوطني للتعليم الرقمي، ويضم الجامعات والكليات التي لا تزال في مراحلها الأولى من تبنّي التعليم الرقمي، حيث تمارس ممارسات رقمية أولية تُعدّ الخطوة الأولى في مسار التحول نحو التعليم الرقمي المؤسسي.

ويُعبّر هذا المستوى عن الحاجة إلى تطوير البنية التحتية التقنية، ورفع القدرات البشرية والتنظيمية، وتبنّي ممارسات أكثر كفاءة وابتكارًا، بما يمكّن هذه الجهات من تحقيق جاهزيتها الرقمية والانتقال التدريجي إلى مستويات أعلى من النضج في التعليم الرقمي.

وقد شمل هذا التصنيف **(6) جامعات وكليات**، جاءت نتائجها على النحو الآتي:

دار الحكمة DAR AL-HEKMA UNIVERSITY
جامعة المجمعة Majmaah University
جامعة الحدود الشمالية NORTHERN BORDER UNIVERSITY
جامعة بيشة University of Bisha

تصنيف جهات التعليم العالي:

يُوضّـح الجـدول التالـي نتائج وتصنيف جهات التعليم العالي وفق مسـتويات النضج الأربعة المعتمدة في المؤشـر الوطني للتعليم الرقمي، وهي: مسـتوى التميّز، مسـتوى التقدّم، مسـتوى التفعيل، ومسـتوى التأسيس.

التميـز | التقـدم | التفعيـل | التأسيـس

مستوى التميز

1	جامعة الملك خالد	جامعة الملك خالد KING KHALID UNIVERSITY	%97.92
2	جامعة تبوك	جامعة تبوك University of Tabuk	%97.00
3	الجامعة السعودية الإلكترونية	الجامعة السعودية الإلكترونية SAUDI ELECTRONIC UNIVERSITY 2011-1432	%96.50
4	جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل	جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل IMAM ABDULRAHMAN BIN FAISAL UNIVERSITY	%95.75
5	جامعة الملك فيصل	KFU جامعة الملك فيصل KING FAISAL UNIVERSITY	%95.17
6	جامعة القصيم	جامعة القصيم Qassim University	%94.92
7	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن	%91.83

تصنيف جهات التعليم العالي:

مستوى التقدم

1	جامعة الملك سعود	
2	جامعة حفر الباطن	
3	جامعة الباحة	
4	جامعة الملك عبد العزيز	
5	جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية	
6	جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز	
7	جامعة أم القرى	
8	جامعة الطائف	
9	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	
10	جامعة جدة	
11	جامعة شقراء	

تصنيف جهات التعليم العالي:

مستوى التفعيل

1	جامعة طيبة TAIBAH UNIVERSITY	جامعة طيبة
2	جامعة جازان	جامعة جازان
3	جامعة عفت EFFAT UNIVERSITY	جامعة عفت
4	جامعة الجوف Jouf University	جامعة الجوف
5	جامعة نجران	جامعة نجران
6	الهيئة الملكية للجبيل وينبع Royal Commission for Jubail & Yanbu	الهيئة الملكية للجبيل وينبع
7	جامعة سليمان الراجحي Sulaiman Alrajhi University	جامعة سليمان الراجحي
8	كلية الخليج Gulf College	كليات الخليج
9	جامعة حائل	جامعة حائل
10	ISLAMIC UNIVERSITY OF MADINAH	الجامعة الإسلامية

تصنيف جهات التعليم العالي:

مستوى التأسيس

1		جامعة دار الحكمة
2		جامعة المجمعة
3		جامعة الحدود الشمالية
4		جامعة بيشة
5		كلية الملك خالد العسكرية
6		كلية الملك فهد البحرية

نتائج الأبعاد الرئيسة

بعد الثقة

يُعد بُعد الثقة الركيزة الجوهرية في المؤشر الوطني للتعليم الرقمي؛ إذ يقيس مدى موثوقية التعليم والتدريب الرقمي عبر ثلاثة محاور أساسية: تفعيل التعليم الرقمي، رضا المستفيدين، والحوكمة والالتزام.

وقد أظهرت نتائج هذا البُعد أن قطاع التعليم العالي حقق أعلى أداء مقارنة ببقية القطاعات التعليمية بمعدل بلغ (80.81%)، مما يعكس قدرة الجامعات على بناء بيئات تعليمية رقمية موثوقة ترتكز على معايير الجودة الوطنية وسياسات الحوكمة المعتمدة، ما أسهم في رفع مستوى الثقة بجودة التعليم الرقمي واستدامة ممارساته.

- **تفعيل التعليم الرقمي**

يركّز هذا البُعد على مدى نضج الممارسات التعليمية في تفعيل التعليم الرقمي لدى الجامعات، من خلال تنويع أنماط التعلم (عن بُعد، مدمج، ومعزّز بالتقنية)، والحصول على التراخيص اللازمة، وتوفير بيئات تعليمية رقمية مرنة وشاملة، كما يقيس هذا البُعد قدرة الجامعات على ضمان الوصول الشامل لجميع المتعلمين، بما فيهم ذوو الإعاقة، ورفع كفاءة منسوبيها من خلال برامج التطوير المهني في مجال التعليم الرقمي، بما يضمن جودة المخرجات واستدامة التحول الرقمي في التعليم العالي.

وقد سجّل بُعد تفعيل التعليم الرقمي معدل أداء بلغ (77.95%)، مدفوعًا بتبنّي الجامعات لأنماط تعليمية رقمية متعددة تشمل التعليم عن بُعد، التعليم المدمج، والتعليم المعزّز بالتقنية. وأسهم هذا التوسع في تعزيز مرونة الوصول إلى التعليم، ورفع كفاءة العمليات التعليمية، من خلال مواءمة البرامج الأكاديمية مع متطلبات الترخيص والجودة الوطنية، وتطوير بيئات تعلم رقمية مستدامة.

حيث قدّمت الجامعات في المملكة عددًا من البرامج الأكاديمية بنمط التعليم عن بُعد والتعليم المدمج، مستخدمةً التقنيات الرقمية الداعمة لهذه الأنماط مثل منصات إدارة التعلّم، وأدوات التفاعل الافتراضي، والتقييم الإلكتروني، مكّن هذا التبنّي من توسيع فرص الوصول إلى التعليم، وتوفير تجارب تعلم مرنة تراعي احتياجات المتعلمين المختلفة من حيث الزمان والمكان، إلى جانب رفع مستوى التفاعل بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب عبر بيئات تعلم رقمية متكاملة، كما عملت الجامعات على تطوير المحتوى التعليمي الرقمي وتحديثه بشكل مستمر، وإتاحة موارد تعليمية تفاعلية تعزّز جودة التجربة التعليمية وتسهم في تحقيق استدامة التعلم ضمن بيئة رقمية آمنة ومحفّزة.

ويُوضح الشكل التالي توزيع البرامج الأكاديمية المرخصة من المركز الوطني للتعليم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي بالمملكة، مما يعكس اتساع نطاق اعتماد التعليم الرقمي وازدياد الثقة المؤسسية في جودة مخرجاته.

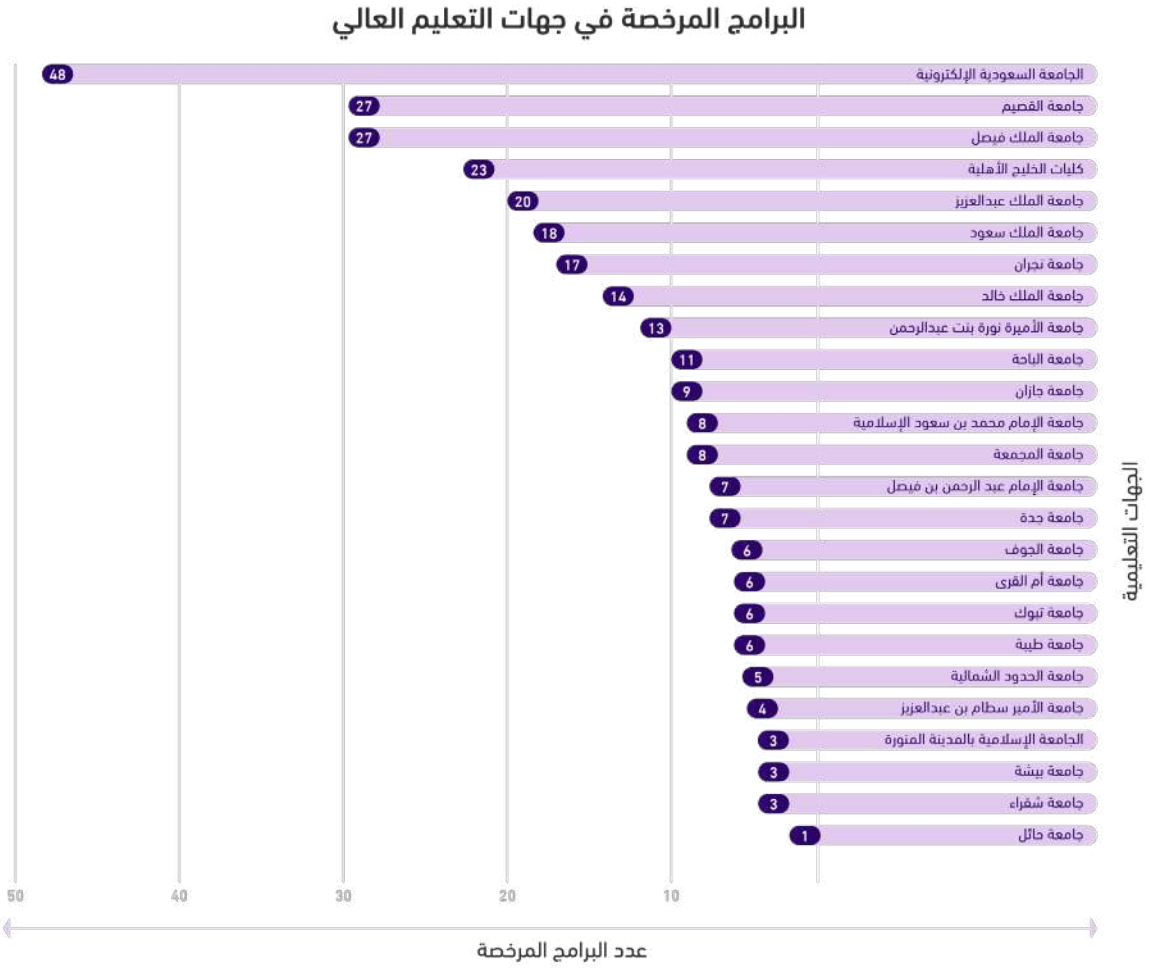

ويوضّح الشكل التالي توزيع البرامج الأكاديمية المرخَّصة وفق مستوياتها التعليمية، بما يعكس تنوّع أنماط التعليم الرقمي وشموليته لمختلف المستويات الأكاديمية في جامعات المملكة.

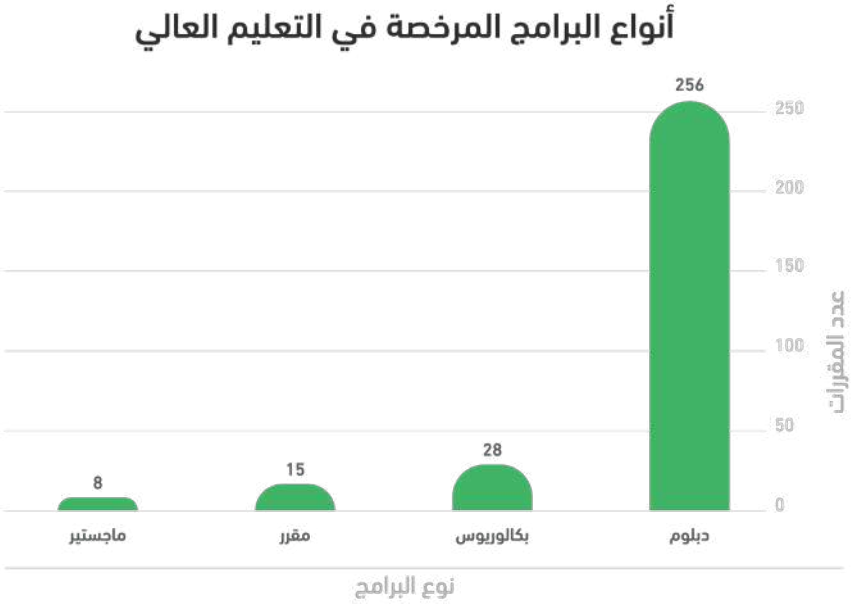

وفي إطار تعزيز الوصول الشامل، عملت العديد من الجامعات على تطوير أنظمتها التعليمية لدعم الطلاب ذوي الإعاقة عبر تفعيل أدوات مساندة داخل أنظمة إدارة التعلّم الإلكتروني مثل أداة (Ally) التي تتيح للطلاب تحويل المحتوى التعليمي إلى صيغ متعددة تتناسب مع احتياجاتهم الفردية.

كما قامت الجامعات بتطبيق معايير الوصول الرقمي الدولية (WCAG) وتوفير محتوى تعليمي متنوع وسهل الوصول، بما يضمن تجربة تعلم رقمية مرنة وشاملة لجميع فئات المتعلمين.

- **رضا المستفيدين**

يركّز هذا البُعد على مدى نضج الممارسات المتعلقة بقياس وتحسين رضا المستفيدين عن جودة التعليم الرقمي، ويشمل ذلك المتعلمين وأعضاء هيئة التدريس، كما يقيس هذا البُعد فاعلية الآليات التي تعتمدها الجامعات في جمع التغذية الراجعة، وتحليلها، وتوظيفها ضمن عمليات التحسين المستمر لتجربة التعليم الرقمي.

وقد حقق بُعد رضا المستفيدين معدل أداء بلغ (85.98%)، ما يعكس نجاح الجامعات في تعزيز تجربة التعليم الرقمي ورفع مستويات الرضا لدى الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، ويشير هذا المستوى إلى نضج واضح في تطبيق ممارسات قياس الرضا والتطوير المستمر استنادًا إلى البيانات والتحليلات.

كما اعتمدت الجامعات منهجيات قياس دورية ومنتظمة لرضا المستفيدين عن جودة التعليم الرقمي، تضمنت تنفيذ استبانات إلكترونية واستطلاعات رأي شاملة تغطي محاور التجربة التعليمية، والمحتوى الرقمي، والدعم الفني، والتفاعل الأكاديمي.

وأظهرت نتائج القياس أن مستويات رضا المتعلمين جاءت مرتفعة، خصوصًا في جوانب مرونة الوصول إلى المحتوى، وجودة بيئات التعلّم الرقمية، ودعم المنصات التعليمية، كما بيّنت نتائج رضا أعضاء هيئة التدريس ارتفاعًا ملحوظًا في مؤشرات الاستخدام الفعّال للأدوات الرقمية، وتوافر التدريب والدعم الفني أثناء العملية التعليمية.

إضافة إلى ذلك، قامت الجامعات بتفعيل آليات التحسين والتطوير المستمر استنادًا إلى نتائج القياس، حيث جرى تحليل التغذية الراجعة لاستخلاص فرص التطوير وتنفيذ مبادرات نوعية ركزت على رفع جودة المحتوى الرقمي، وتحسين بيئة التفاعل الأكاديمي، وتعزيز فاعلية قنوات الدعم الفني والتقني.

وتعكس هذه الممارسات التزام الجامعات بتبنّي ثقافة التحسين المستمر المبني على البيانات، باعتبارها أحد المحركات الرئيسية لضمان جودة التعليم الرقمي واستدامة رضا المستفيدين، مما يعزّز الثقة في منظومة التعليم الرقمي على المستويين المؤسسي والوطني.

- **الحوكمة والالتزام**

يركّز هذا البُعد على مدى نضج ممارسات الحوكمة والالتزام بمعايير جودة التعليم الرقمي، بما في ذلك وجود سياسات وإجراءات واضحة، وآليات متابعة فعّالة، ونُظم حوكمة قائمة على البيانات تضمن الشفافية والمساءلة في الممارسات التعليمية الرقمية، كما يقيس هذا البُعد قدرة الجامعات على تطبيق معايير المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، وتحقيق التكامل بين السياسات المؤسسية والمتطلبات الوطنية في مجال التعليم الرقمي.

وقد بلغ المعدل العام لبُعد الحوكمة والالتزام بمعايير الجودة (78.33%)، مما يعكس تقدّم الجامعات في بناء أطر تنظيمية متكاملة لضمان جودة التعليم الرقمي واستدامته.

جرى قياس مدى اعتماد الجهات التعليمية لسياسات شاملة في التعليم الرقمي، تشمل النزاهة الأكاديمية، والاستخدام والتواصل، والتقييم الإلكتروني، وحماية الملكية الفكرية، إضافة إلى تعميمها عبر الأنظمة والمنصات التعليمية لضمان وضوحها وسهولة الوصول إليها.

وفي جانب المتابعة، طبّقت العديد من الجامعات آليات دورية لقياس الالتزام بسياسات وضوابط التعليم الرقمي، بما في ذلك معايير المركز الوطني للتعليم الإلكتروني الخاصة بترخيص البرامج وضمان الجودة، حيث تُصدر تقارير منتظمة لمراجعة الأداء وتحديد فرص التحسين.

أما في الجانب التقني، فقد جرى توظيف أنظمة متقدمة لحوكمة البيانات مثل Informatica Axon و-On Base وSnowflake، وهي أنظمة تُعنى بتنظيم البيانات وتصنيفها وإدارتها، مما عزّز دقة المعلومات وشفافية التقارير، مع ضمان حماية الخصوصية وسلامة البيانات.

وأسهمت هذه الممارسات في رفع مستوى الثقة والشفافية، وترسيخ مفهوم الحوكمة كأحد الأعمدة الرئيسية للتحول الرقمي في التعليم، بما يدعم جودة واستدامة التعليم والتدريب الإلكتروني في المملكة

بُعد الكفاءة

يُعدّ بُعد الكفاءة أحد الأبعاد الجوهرية في المؤشر الوطني للتعليم الرقمي؛ إذ يقيس مدى كفاءة استثمار الموارد التقنية والبشرية والمالية لتحقيق أفضل المخرجات التعليمية بأعلى جودة وكفاءة تشغيلية.

ويستند هذا البُعد إلى ثلاثة محاور رئيسة: كفاءة الإنفاق، والتكامل التقني ومشاركة البيانات، ومشاركة المحتوى.

وقد بلغ المعدل العام لبُعد الكفاءة في جهات التعليم العالي (69.61%)، مما يعكس وجود نماذج جامعية فعّالة في تطبيق ممارسات الكفاءة، مقابل حاجة مستمرة لتوسيع تبنّي الحلول التقنية المتقدمة وضمان استدامة التحسين.

- **كفاءة الإنفاق**

يركّز هذا البُعد على مدى قدرة الجامعات على إدارة الموارد المالية بكفاءة في مجال التعليم الرقمي، من خلال تبنّي حلول تقنية مشتركة، وتحقيق وفورات في التكاليف التشغيلية، وضمان استدامة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، كما يقيس هذا البُعد فاعلية الخطط والممارسات المؤسسية الهادفة إلى تحقيق الاستدامة المالية للتعليم الرقمي على المدى الطويل.

سجّل بُعد كفاءة الإنفاق معدل أداء بلغ (69.17%)، ما يشير إلى تحسّن تدريجي في إدارة الموارد المالية واستدامة الاستثمار الرقمي.

وقد اتجهت الجامعات إلى تطبيق ممارسات مبتكرة لتحقيق كفاءة الإنفاق، من خلال الاستفادة من الموارد التعليمية المشتركة عبر منصات وطنية مثل: FutureX و OERx، مما أسهم في خفض تكاليف تطوير المحتوى وتحسين سرعة الإتاحة وجودة المواد التعليمية.

كذلك تبنّت الجامعات خطط استدامة مالية واضحة، تتضمن تطوير برامج أكاديمية مدفوعة مثل: الدبلومات والبرامج المقدمة بنمط التعليم المدمج أو التعليم عن بُعد، إلى جانب دورات تدريبية رقمية تعزّز استقلالية الجامعات ماليًا، كما استثمرت العديد من الجامعات في البنية التحتية الذكية عبر إنشاء استوديوهات إنتاج رقمية ومعامل افتراضية، والاعتماد على الإنتاج الداخلي للمحتوى لتقليل النفقات التشغيلية. وساعد توسّع استخدام الفصول الافتراضية في تحقيق وفورات مالية تُقدَّر بنحو (35%) من إجمالي التكاليف التشغيلية، مع رفع الطاقة الاستيعابية دون الحاجة إلى توسّع كبير في الموارد التقنية أو البشرية.

ويُوضّح الشكل التالي أعداد الموارد التعليمية المفتوحة (OERx) التي تم تطويرها أو تبنّيها من قبل مؤسسات التعليم العالي، مما يعكس الجهود الوطنية في إثراء المحتوى الرقمي وتعزيز كفاءة الإنفاق واستدامته.

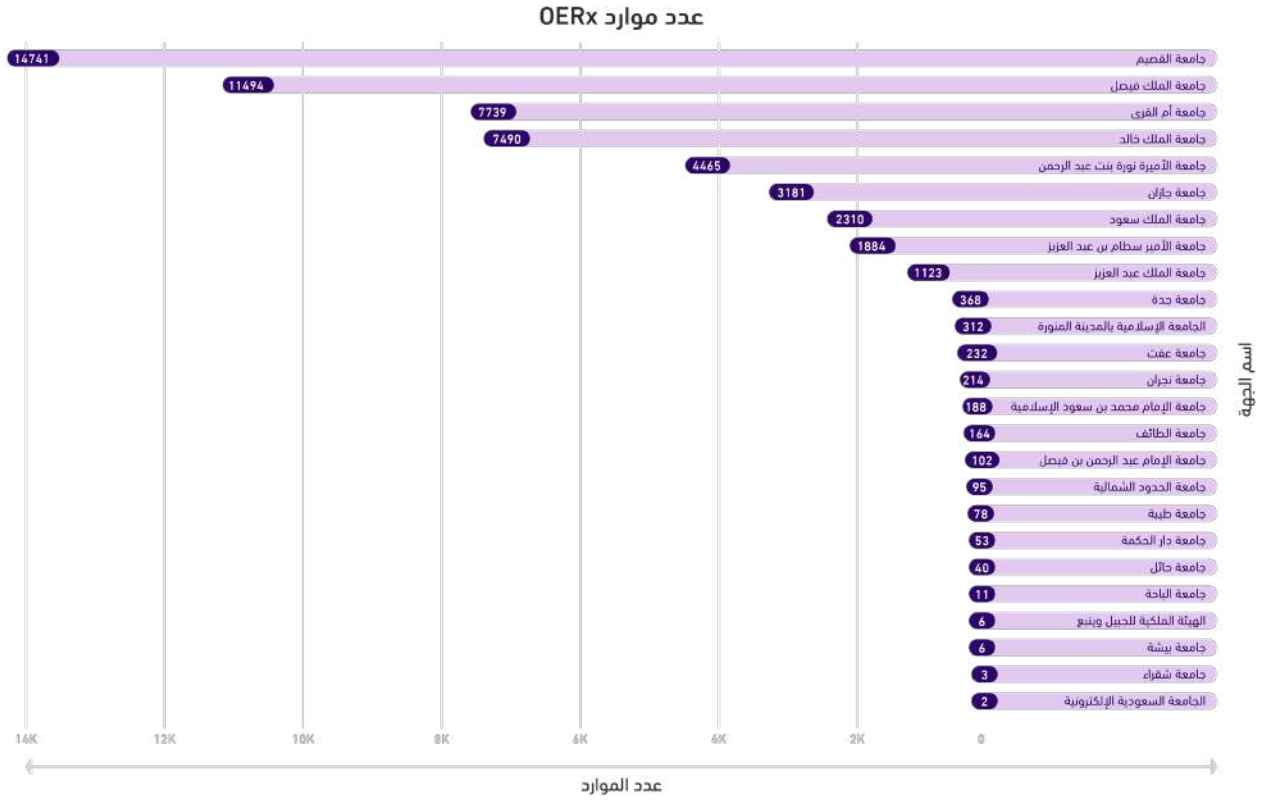

وفيما يلي مستوى التفاعل مع الموارد التعليمية المفتوحة (OERx) في مؤسسات التعليم العالي، والذي يشمل عدد المشاهدات وعمليات التفضيل والمشاركة من قبل المستفيدين، بما يعكس مدى الإقبال على استخدام الموارد الرقمية الوطنية، وأثرها في توسيع فرص التعلم الإلكتروني، وتعزيز كفاءة الإنفاق.

عدد تفاعلات جهات التعليم العالي مع الموارد التعليمية المفتوحة OERx

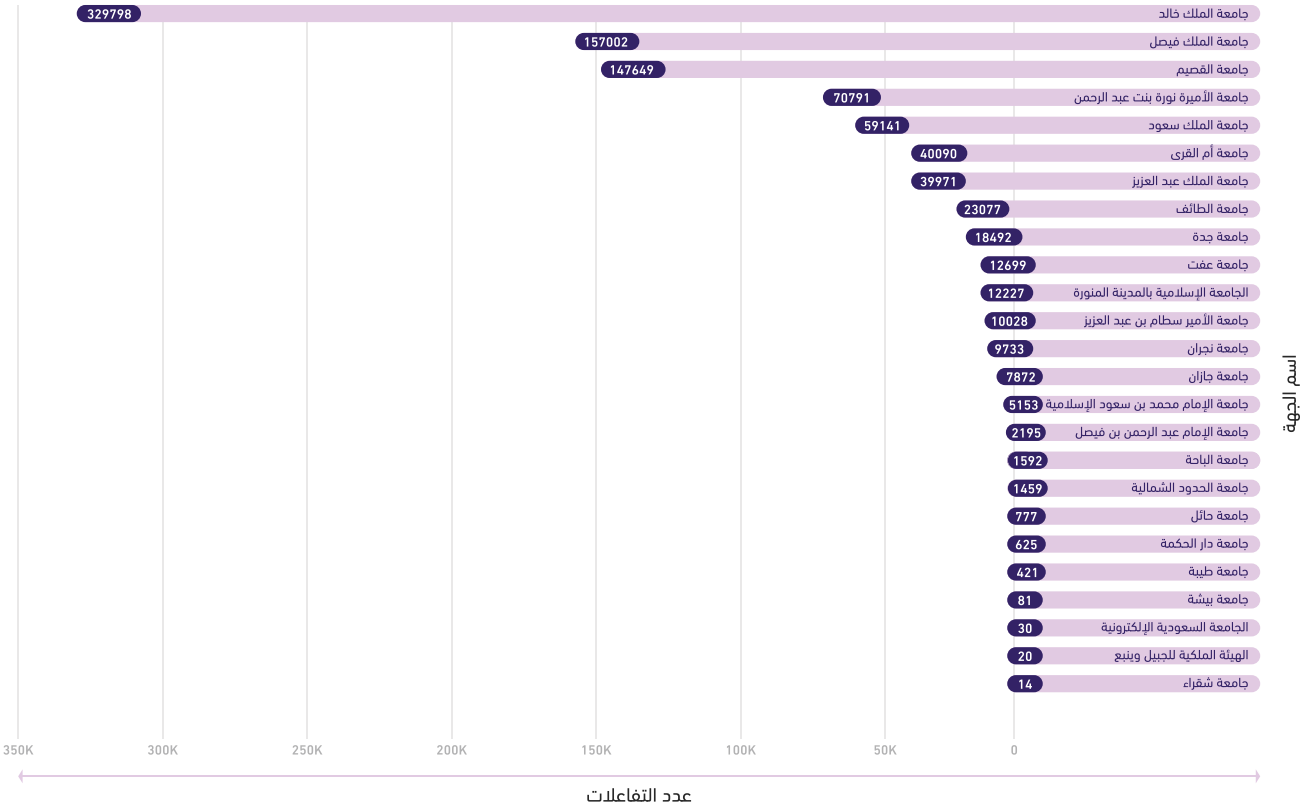

وفي سياق تعظيم كفاءة الإنفاق، تبرز مبادرة «ASAS» من المركز الوطني للتعليم الإلكتروني بالتعاون مع الجامعات والجهات التعليمية، بوصفها المستودع الوطني للمحتوى التعليمي الرقمي، حيث تتيح للعامة الاستفادة من موارد تعليمية جاهزة وقابلة للتخصيص، تدعم مقررات السنة الأولى المشتركة والمسارات التأسيسية، وتُسهم في خفض كلفة تطوير المحتوى من الصفر من خلال نماذج إنتاج ومشاركة مرنة.

فعلى مستوى الأثر الكمي، كشفت نتائج دراسة للأثر الاقتصادي للمبادرة أن «ASAS» استُخدمت حتى الآن في تطوير أكثر من (5,000) فيديو تعليمي عبر (22) جامعة، محققةً صافي وفورات تُقدَّر بنحو (18) مليون ﷼ سنويًا، تجمع بين وفورات مباشرة في تكاليف إنتاج المحتوى، وأخرى غير مباشرة في نفقات فرق الإنتاج داخل الجامعات. كما حققت المبادرة عائدًا على الاستثمار (ROI) بلغ نحو (335%).

وتشير التقديرات المستقبلية إلى أن التوسّع في استخدام محتوى «ASAS» من قبل الجامعات قد يرفع حجم الوفورات السنوية إلى نحو (1.3) مليار ﷼، عند استثمار ما نسبته (50%) من إجمالي الفيديوهات المتاحة، مع قابلية الزيادة مع اكتمال النشر وارتفاع معدلات الاستخدام.

- **التكامل التقني ومشاركة البيانات**

يركّز هذا البُعد على مدى جاهزية الجامعات في إدارة البيانات التعليمية وتكامل الأنظمة التقنية، من خلال تطبيق آليات واضحة وأدوات متقدمة لجمع وتحليل بيانات المتعلمين، وضمان تكامل أنظمة إدارة التعلّم مع الأنظمة الأكاديمية والمؤسسية الأخرى، كما يقيس البُعد مدى التزام الجامعات بضوابط مشاركة البيانات وحماية الخصوصية، إضافة إلى مستوى الربط التقني مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، بما يضمن توحيد المعايير وتعزيز حوكمة البيانات على المستوى الوطني.

وقد بلغ معدل بُعد التكامل التقني ومشاركة البيانات (69.85%)، مما يعكس تطور القدرات التقنية للجامعات في تحقيق التوافقية بين الأنظمة التعليمية وإدارة البيانات بكفاءة عالية، وقد تحقق ذلك من خلال توفير آليات واضحة وأدوات تقنية متقدمة لجمع وتحليل البيانات التعليمية الخاصة بالمتعلمين، تشمل البيانات الديموغرافية ودرجات الاختبارات ونسب الحضور ومستويات التفاعل مع الأنشطة التعليمية.

كما اعتمدت الجامعات ممارسات متقدمة لتفعيل التكامل بين أنظمة التعلّم وإدارة البيانات، من أبرزها استخدام منصات تحليل البيانات مثل (Analytics for Learn (A4L وBlackboard Analytics، مما يُسهم في توفير قواعد بيانات متكاملة تدعم التحليل الدقيق للأداء الأكاديمي وتعزز القدرة على اتخاذ قرارات مبنية على البيانات.

وفي إطار حوكمة البيانات، أصدرت العديد من الجامعات سياسات واضحة لمشاركة البيانات وحمايتها، نُشرت عبر مواقعها الرسمية وأنظمتها الأكاديمية، وتُلزم المستفيدين بالموافقة عليها قبل الاستخدام. وتغطي هذه السياسات معايير الخصوصية والأمان وضوابط مشاركة المعلومات، بما يتوافق مع نظام حماية البيانات الشخصية في المملكة والتعاميم الرسمية ذات الصلة. كما تبيَّن وجود تكامل فعّال بين الأنظمة التعليمية المختلفة لدى الجامعات، بما يتيح دخولًا آمنًا وموحّدًا، وآلية فعّالة لتبادل المعلومات بين أنظمة إدارة التعلّم، والأنظمة الأكاديمية، ومنصّات التقويم والتحليل، الأمر الذي يعزّز كفاءة العمليات التعليمية والإدارية، ويرفع من مستوى جودة الخدمات المقدَّمة.

وتعكس هذه الجهود التزام الجامعات بتحقيق التوازن بين توافقية الأنظمة التقنية وحوكمة البيانات من جهة، وتحسين تجربة المستخدم ودعم اتخاذ القرار المؤسسي من جهة أخرى، بما يعزز التكامل التقني ومشاركة البيانات، ويُرسّخ نموذجًا وطنيًا متكاملًا لضمان جودة واستدامة التعليم الرقمي.

- **مشاركة المحتوى**

يركّز هذا البُعد على مدى نضج ممارسات الجامعات في إنتاج ومشاركة الموارد التعليمية الرقمية، وتبنّي مبادئ التعليم المفتوح من خلال سياسات وآليات مؤسسية تدعم تطوير المحتوى وإتاحته على المستويين المحلي والعالمي، كما يقيس هذا البُعد قدرة الجامعات على نشر الموارد التعليمية عبر قنوات رسمية، وتفعيل التعاون في مشاركة وإعادة استخدام المحتوى، وتعزيز الوعي بأهمية الموارد التعليمية المفتوحة (OER).

وقد بلغ المعدل العام لبُعد مشاركة المحتوى (70.23%)، مما يعكس استثمار الجامعات في تطوير ونشر المحتوى التعليمي الرقمي، وتعزيز ثقافة التعليم المفتوح والمشاركة المؤسسية في الموارد الرقمية.

وقد تبنّت الجامعات سياسات ومنصّات مخصصة لإنتاج واعتماد الموارد التعليمية المفتوحة، إلى جانب تطبيق أنظمة متابعة وتحليل لتفاعل المستخدمين مع المحتوى (المشاهدات، الإعجابات، التعليقات) لتوجيه التحسين المستمر وضمان جودة المواد التعليمية.

وإلى جانب ذلك، وسّعت الجامعات نطاق التعاون في نشر المحتوى التعليمي عبر المنصّات المحلية والعالمية، مثل OERx وغيرها من قنوات النشر الرقمية، مما عزّز الوصول إلى المحتوى التعليمي عالي الجودة وزاد من فرص الاستفادة منه على نطاق أوسع. فقد بلغ إجمالي الموارد التعليمية المفتوحة في منصة OERx أكثر من (67,000) مورداً تعليمياً، يستفيد منها أكثر من (1,600,000) مستفيد في أكثر من (130) جهة تعليمية، مما يعكس تنامي المشاركة الوطنية في إثراء المحتوى الرقمي وتعزيز ممارسات التعليم المفتوح.

1,600,000+

مستفيد

130+

جهة مستفيدة

67,000+

مورد تعليمي مفتوح

بُعد الابتكار

يركّز بُعد الابتكار على قياس مدى تبنّي الجامعات للحلول المبتكرة والتقنيات الناشئة التي تسهم في تطوير تجربة التعلّم الرقمي وتحسين مخرجاته التعليمية. ويشمل هذا البُعد ثلاثة محاور رئيسة: التعليم المخصص، والشهادات المصغّرة والمتتابعة، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم، لتحقيق قيمة مضافة على مستوى الجودة والأثر التعليمي.

المعدل العام لبعد الابتكار

وقد سجّل قطاع التعليم العالي معدل أداء عام بلغ (51.30%) في بُعد الابتكار، مما يعكس مرحلة انتقالية نحو توسيع نطاق الممارسات الابتكارية وتوظيف التقنيات الحديثة، تمهيدًا لبناء منظومة تعليم رقمي أكثر تطورًا واستدامة.

كما برزت عدد من الجامعات كنماذج ريادية في تطبيق الحلول المبتكرة وتبنّي تقنيات التعليم المتقدمة، مما يعكس توجّهًا وطنيًا متناميًا نحو تعزيز الابتكار التعليمي، وتحويله إلى مكوّن مؤسسي مستدام داخل منظومة التعليم العالي.

- **توفير رحلة تعليمية مبتكرة**

يركّز هذا البُعد على مدى تبنّي الجامعات لأساليب تعلم حديثة وممارسات تعليمية مبتكرة تراعي احتياجات المتعلمين الفردية، وتدعم مرونة التعلم واستدامته. كما يقيس هذا البُعد جاهزية الجامعات في توفير تعليم مخصص قائم على تحليلات التعلّم والتقنيات التكيفية، إلى جانب تطوير سياسات وآليات لتفعيل الشهادات المصغّرة والمتتابعة كأحد مسارات التعلم المرن والمستمر.

وقد بلغ المعدل العام لبُعد توفير رحلة تعليمية مبتكرة (49.55%)، مما يعكس توسّع الجامعات في تبنّي أساليب تعلم حديثة تراعي احتياجات المتعلمين وتدعم مرونة التعلم. وقد بدأت بعض الجامعات في تنفيذ خطط واضحة لتقديم تعليم مخصص ومسارات تعلم مرنة تستند إلى تحليلات التعلّم والتقنيات التكيفية، ضمن نموذج الشهادات المتتابعة الذي يربط التعلم بمتطلبات سوق العمل.

ومن أبرز الأمثلة مبادرة «مسارات التعلم المرن» التي نفذتها عدد من الجامعات بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، بهدف رفع كفاءة المخرجات التعليمية وتأهيلها لسوق العمل، من خلال تصميم مسارات مهارية مرنة وإتاحة الوصول إلى مقررات وشهادات احترافية عالمية عبر المنصة الوطنية للتعليم الإلكتروني FutureX.

وفي جانب آخر، فعّلت عدد من الجامعات خططًا وآليات لتطبيق الشهادات المصغّرة، بهدف تمكين المتعلمين من اكتساب مهارات محددة تتوافق مع متطلبات سوق العمل، وإتاحة فرص التعلم المرن مدى الحياة. وشملت هذه الممارسات تطوير أطر تنظيمية لاعتماد الشهادات المصغّرة وربطها ببرامج أكاديمية معترف بها، إضافةً إلى التكامل مع المنصات الوطنية التي تقدم البرامج الجامعية المصغّرة.

كما برزت ممارسات أولية في تطبيق الشهادات المتتابعة، التي تتيح للمتعلم تجميع عدد من الشهادات المصغّرة ضمن مسار تعليمي متكامل يؤدي إلى مؤهل أكاديمي أعلى. وتمثل هذه المبادرات نقلة نوعية في إعادة تصميم البرامج الأكاديمية لتصبح أكثر مرونة وتدرجًا، بحيث يمكن للمتعلم الانتقال بسلاسة بين مستويات مختلفة من التعلّم دون فقدان مكتسباته، كما تُمكّن الجامعات من مواءمة برامجها التعليمية مع احتياجات القطاعات الاقتصادية، وتعزز مبدأ «الاعتراف بالتعلّم الجزئي» الذي يدعم استمرارية النمو المهني للمتعلمين.

وفـي هـذا السـياق، أُطلقـت مبـادرة "البرامـج الجامعيـة القصيـرة" (MicroX) بالتعـاون مـع عـدد مـن الجامعـات، وهـي إحـدى مبـادرات برنامـج تنميـة القـدرات البشـرية التـي يعمـل عليهـا المركـز الوطنـي للتعليـم الإلكترونـي، وتهـدف إلـى تطويـر برامـج تعليميـة قصيـرة ومرنـة تُقدَّم بنمـط التعليـم الإلكترونـي، بمـا يواكـب متطلبـات سـوق العمـل ويسـهم فـي رفـع جاهزيـة الخريجيـن.

وقـد بلـغ عـدد البرامـج المصغّـرة المطروحـة علـى منصـة MicroX أكثـر مـن (80) برنامجًـا فـي تخصصـات متعـددة، مـع نسـب إكمـال مرتفعـة وأثـر واضـح فـي رفـع جاهزيـة الطـلاب لسـوق العمـل وتلبيـة احتياجـات القطاعـات التخصصيـة.

ويُوضّح الشكل التالي توزيع أعداد البرامج الجامعية القصيرة المقدَّمة من الجامعات المشاركة في المبادرة.

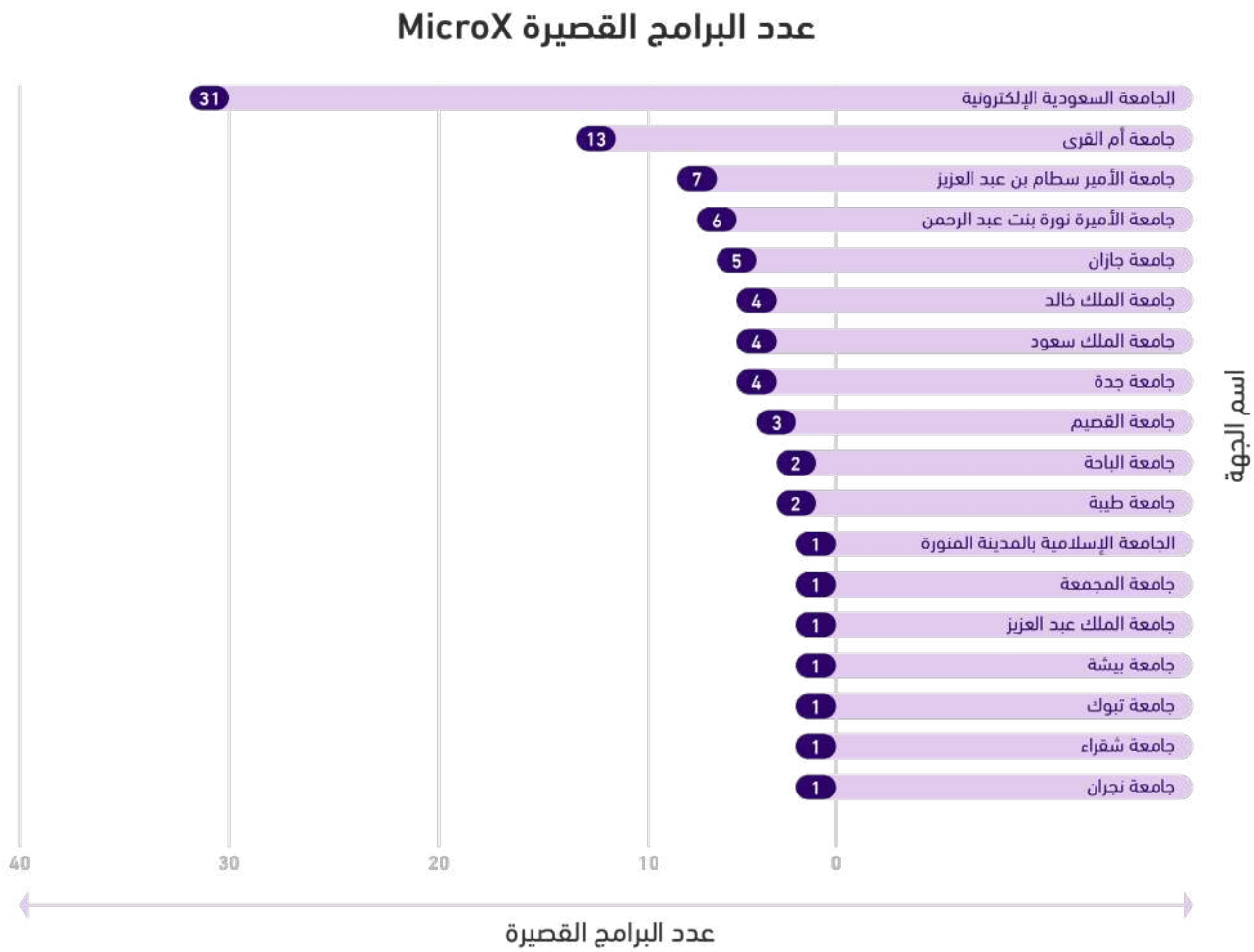

كما يُوضّح الشكل أدناه توزيع البرامج الجامعية القصيرة حسب القطاعات الوطنية المستفيدة (مثل القطاع الرقمي، الخدمات المهنية، الثقافة والترفيه، الصحة، الطاقة، والسياحة والضيافة)، ويُبرز هذا التوزيع مدى مواءمة البرامج التعليمية مع أولويات الاقتصاد الوطني واحتياجات سوق العمل.

إذ تزايدت نسبة البرامج المرتبطة بالقطاعات الرقمية والمهنية والصحية، بما يعكس توجّه الجامعات نحو دعم التحوّل الاقتصادي والمعرفي في المملكة. كما يُظهر استمرار طرح برامج في مجالات الثقافة والسياحة والطاقة تنوّع المخرجات التعليمية واتساع نطاقها لتلبية مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصاد متنوع قائم على الكفاءات البشرية والتخصصات الحديثة.

البرامج الجامعية القصيرة حسب القطاعات الوطنية المستفيدة

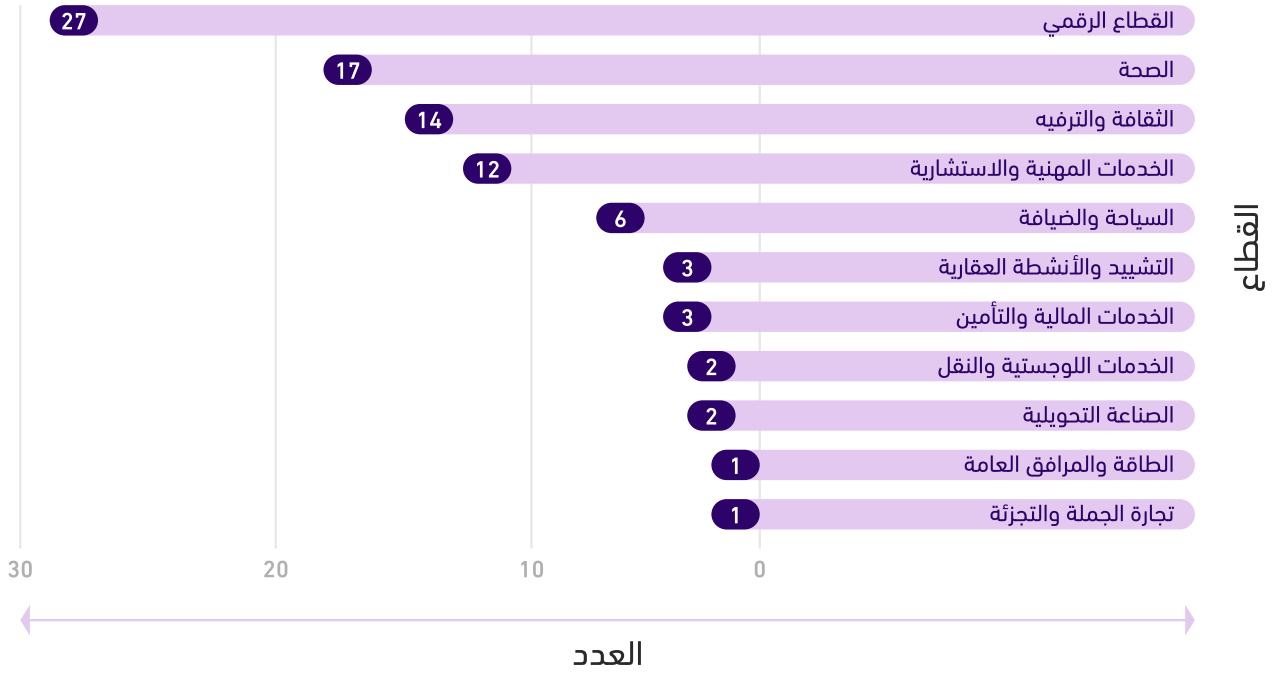

- **تحقيق الأثر والتنافسية**

يركّز هذا البُعد على قدرة الجامعات على تحقيق الأثر وتعزيز تنافسيتها من خلال المشاركة بالمحتوى التعليمي عبر المنصات المحلية والعالمية، وبناء الشراكات النوعية في مجال التعليم الرقمي على المستويين المحلي والدولي. كما يقيس هذا البُعد فاعلية الجهود المبذولة في توسيع نطاق الوصول للمحتوى الرقمي وتبادل الخبرات وتطوير الممارسات التعليمية المبتكرة.

وقد بلغ المعدل العام لبُعد تحقيق الأثر والتنافسية (50.15%)، مما يعكس توسّع الجامعات في توظيف التعليم الرقمي لخلق أثر ملموس وربطه بسوق العمل والمهارات المستقبلية.

فعلى المستوى الوطني، شاركت الجامعات بفاعلية في المنصات التعليمية المحلية مثل OERx، من خلال تقديم برامج تدريبية قصيرة ودبلومات مهنية متخصصة في مجالات تطبيقية وصحية وإدارية، مع توثيق بيانات المقررات والمستفيدين حسب المناطق الجغرافية. وأسهمت هذه الجهود في توسيع نطاق الوصول إلى المحتوى التعليمي وضمان مواءمته مع الاحتياجات التنموية الوطنية.

وعلى الصعيد الدولي، تعاونت الجامعات مع منصات عالمية مثل edX وFutureLearn، لتقديم برامج في مجالات المهارات المستقبلية مثل الذكاء الاصطناعي، والأمن السيبراني، وتحليل البيانات، إلى جانب عقد اتفاقيات استراتيجية مع شركات وجهات دولية أسهمت في إطلاق برامج نوعية في مجالات التقنيات الناشئة. ولم تقتصر جهود الجامعات على المشاركة بالمحتوى عبر المنصات فحسب، بل توسّعت في بناء شراكات نوعية لتطوير برامج رقمية متقدمة ومقررات مفتوحة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وتحليل البيانات، وريادة الأعمال. كما عملت الجامعات على إطلاق مشاريع ابتكارية بالشراكة مع القطاع الصناعي لتطبيق التعلم القائم على المشاريع، مما يعزّز جاهزية المتعلمين ويربط المعرفة بالواقع العملي وسوق العمل.

تعكس هذه الممارسات التزام الجامعات بتعزيز حضورها التنافسي محليًا وعالميًا، من خلال توسيع نطاق المحتوى، وتطوير الشراكات الاستراتيجية، وتطبيق آليات ضمان الجودة المستمرة، بما يضمن أثرًا مستدامًا في تطوير التعليم الرقمي ودعم الاقتصاد المعرفي الوطني.

- **توظيف الذكاء الاصطناعي**

يركّز هذا البُعد على مدى جاهزية الجامعات في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة التعلّم وتطوير المحتوى وتحليل البيانات التعليمية، بما يسهم في رفع جودة التعليم الرقمي وتعزيز تنافسيته. كما يقيس هذا البُعد نضج السياسات والإجراءات التنظيمية التي تضبط استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، وضمان التزام المؤسسات بمعايير الحوكمة والأمان الرقمي.

وقد بلغ المعدل العام لبُعد توظيف الذكاء الاصطناعي (55.98%)، ما يشير إلى مرحلة تأسيسية واعدة في استثمار هذه التقنية كأداة استراتيجية لتحسين جودة التعليم الرقمي وتعزيز تنافسيته.

ويتضح تبنّي الجامعات لممارسات نوعية في توظيف الذكاء الاصطناعي لتحسين تجربة التعلّم، عبر تحليلات التعلّم لتحديد التفضيلات الشخصية وتصميم مسارات تعلم فردية وتقديم توصيات ذكية. كما أطلقت عدة جامعات مبادرات نوعية لتوظيف الذكاء الاصطناعي في التنبؤ المبكر بأداء الطلبة، من خلال أنظمة التعلّم الآلي وأدوات تحليل البيانات، والتي تمكّن من رصد احتمالية التعثر الأكاديمي واتخاذ قرارات استباقية، مما أسهم في رفع نسب النجاح وتقليل معدلات الانسحاب.

وعلى مستوى تطوير المحتوى التعليمي، وظّفت العديد من الجامعات أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تصميم وإنتاج المقررات الرقمية، من خلال تحويل النصوص إلى فيديوهات تعليمية، وإنشاء محاكاة علمية في بيئات افتراضية، وتوليد شخصيات رقمية تؤدي دور المعلّم. كما استخدمت الجامعات أدوات مثل ChatGPT لتبسيط المحتوى الأكاديمي بما يتناسب مع مستويات المتعلمين المختلفة، وDALL·E 3 لتوليد صور تعليمية بلغة الإشارة تخدم الطلبة الصم وضعاف السمع.

كما تم تفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي وخوارزميات التوصيات للتعرّف على مستوى الطلاب واقتراح مسارات تعلم مناسبة، إلى جانب أنظمة التحليلات التنبؤية لرصد الأداء وإرسال التنبيهات المبكرة، والاختبارات التكيفية التي تضبط مستوى الصعوبة تلقائيًا لضمان دقة القياس.

وإلى جانب ذلك، وظّفت بعض الجامعات أنظمة الدعم الفني الذكي مثل المساعدات التفاعلية (Chatbot AI) لتقديم إجابات فورية على استفسارات الطلبة وتغذية راجعة ذكية، مما أسهم في رفع مستوى رضا المتعلمين عن التجربة التعليمية الرقمية.

وقد أسهمت هذه الممارسات في رفع إنتاجية المحتوى الرقمي، وزيادة تفاعل الطلبة، وتحسين جودة المواد التعليمية لتتوافق مع احتياجاتهم المتنوعة. وعلى الرغم من أن توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم ما زال في مرحلة نمو متسارع، إلا أن الممارسات الراهنة تُشكّل قاعدةً استراتيجية لتوسيع نطاق استخدامه في التعليم الرقمي وتعظيم أثره التعليمي.

كما تعكس هذه الجهود سعي الجامعات لتبنّي استخدام منظم ومستدام لتقنيات الذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تحسين جودة التعليم الرقمي وتجربة المتعلمين، وتطوير بيئات تعلم أكثر ذكاءً وابتكارًا.

نتائج الجهات التدريبية

الجهات التدريبية

مستوى التميز

لم يتحقق بعد أي تصنيف ضمن «مستوى التميّز» للجهات التدريبية في الدورة الحالية من المؤشر الوطني للتعليم الرقمي، مما يعكس أن القطاع التدريبي لا يزال في مرحلة تطوير بنيته الرقمية وتعزيز نضجه المؤسسي مقارنةً بقطاع التعليم العالي.

وتُبرز هذه النتيجة الفرصة أمام الجهات التدريبية لتعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتبنّي مبادرات ابتكارية وسياسات مستدامة تسهم في رفع جودة الممارسات التدريبية وتعزيز تنافسية القطاع مستقبلًا.

مستوى التقدم

يُمثّل مستوى التقدّم محطة رئيسية في رحلة تطوير التعليم والتدريب الرقمي، حيث يضم الجهات التي تمكنت من تحقيق إنجازات ملموسة في تبنّي الحلول التقنية وتفعيل الممارسات الرقمية الحديثة، بما يعكس التزامها بتطوير قدراتها وبناء بيئات تعليمية أكثر مرونة وجودة.

وقد ضم هذا المستوى **ثلاث جهات تدريبية** هي:

بيان المستقبل للتدريب

أكاديمية بيان
Bayan Academy

المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي

المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي
National Institute

شركة الخليج للتدريب والتعليم

الخليج للتدريب والتعليم
Alkhaleej Training and Education

وتؤكد هذه النتائج أن الجهات التدريبية تسير بخطوات ثابتة نحو بناء منظومات رقمية متكاملة قادرة على دعم تجربة المتعلّم بفاعلية، مما يضعها على مسار تصاعدي نحو مستويات أعلى من نضج التعليم الرقمي والابتكار.

مستوى التفعيل

يُمثّل مستوى التفعيل مرحلة أساسية في رحلة التحوّل الرقمي للجهات التدريبية، حيث يعكس الالتزام الأولي بتطبيق ممارسات التعليم الرقمي من خلال استخدام أدوات وتقنيات أساسية تُعدّ خطوة مهمة على طريق التطوير الرقمي، لكنها لا تزال تتطلب مزيدًا من الاستثمار في القدرات التقنية والتكامل المؤسسي للوصول إلى مستويات أعلى من النضج والابتكار.

وقد انضمت إلى هذا المستوى **ست جهات تدريبية** هي:

معهد الإدارة العامة

مركز التدريب العدلي

أكاديمية الصندوق الصناعي

المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء

المنصة التدريبية للمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية

منصة جامعة الملك خالد للتعلم المفتوح KKUx

وتُشير هذه النتائج إلى أن الجهات التدريبية المشمولة قد حقّقت خطوات ملموسة في مسار التحوّل الرقمي، إلا أنها ما زالت أمام فرص واسعة لتعزيز جاهزيتها الرقمية وتبنّي استراتيجيات ابتكارية تمكّنها من الارتقاء إلى مستويات التقدّم والتميّز خلال الدورات القادمة من المؤشر الوطني للتعليم الرقمي.

مستوى التأسيس

يُشكّل مستوى التأسيس المرحلة الأولية في مسار نضج التعليم والتدريب الرقمي، حيث يضم الجهات التدريبية التي بدأت خطواتها الأولى نحو التحوّل الرقمي وتبنّي الممارسات الأساسية في هذا المجال.

وقد شمل هذا المستوى **خمس عشرة جهة تدريبية**، هي:

المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني

الأكاديمية المالية

أكاديمية الصحة العامة

أكاديمية واس للتدريب الإخباري

أكاديمية القيادة الصحية

معهد أكاديمية التعلم العالي للتدريب

أكاديمية المياه

معهد إعداد القادة

شركة مسارات المستقبل للتدريب

الأكاديمية السعودية للطيران المدني

الأكاديمية السعودية اللوجستية

شركة منطقة التعلم

معهد سلاح المهندسين

معهد الأمير سعود الفيصل

معهد سلاح التموين بالقوات البرية

وتُظهر هذه النتائج أن الجهات التدريبية المصنّفة ضمن هذا المستوى أمامها فرص واسعة لتعزيز قدراتها الرقمية وتطوير ممارساتها بما يواكب المتغيرات العالمية في التعليم والتدريب، مما يمكّنها من الارتقاء تدريجيًا إلى المستويات الأعلى من نضج التعليم الرقمي خلال الدورات القادمة من المؤشر الوطني للتعليم الرقمي.

تصنيف الجهات التدريبية:

يُوضّح الجدول التالي نتائج وتصنيف الجهات التدريبية وفق مستويات النضج الأربعة المعتمدة في المؤشر الوطني للتعليم الرقمي، وهي: مستوى التميّز، مستوى التقدّم، مستوى التفعيل، ومستوى التأسيس.

مستوى التقدم

1	بيان المستقبل	أكاديمية بيان Bayan Academy
2	المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي	المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي National Institute
3	شركة الخليج للتدريب والتعليم	الخليج للتدريب والتعليم Alkhaleej Training and Education

مستوى التفعيل

1	معهد الإدارة العامة	IPA معهد الإدارة العامة Institute of Public Administration 1961
2	مركز التدريب العدلي	مركز التدريب العدلي JUDICIAL TRAINING CENTER
3	أكاديمية الصندوق الصناعي	SIDF صندوق التنمية الصناعية السعودي SIDF Academy أكاديمية الصندوق الصناعي
4	المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء	SCFPA المركز السعودي للمراجعة المالية والرقابة على الأداء
5	المنصة التدريبية للمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية	NCGR المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية
6	منصة جامعة الملك خالد للتعلم المفتوح KKUx	KKUx

مستوى التأسيس

1	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني Technical and Vocational Training Corporation	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني
2	أكاديمية التعلم Academy Of Learning	معهد أكاديمية التعلم العالي للتدريب
3		الأكاديمية السعودية اللوجستية
4		الأكاديمية المالية
5	أكاديميـــة الميـاه Water Academy	أكاديمية المياه
6		شركة منطقة التعلم
7	وقايـــة أكاديمية الصحة العامة Public Health Academy	أكاديمية الصحة العامة
8	معهد إعداد القادة LDi	معهد إعداد القادة
9		معهد سلاح المهندسين
10	أكاديمية WAS SPA ACADEMY	أكاديمية واس للتدريب الإخباري
11	Future Pathways TRAINING	شركة مسارات المستقبل للتدريب
12		معهد الأمير سعود الفيصل
13	أكاديمية القيادة الصحية Health Leadership Academy	أكاديمية القيادة الصحية
14	الأكاديمية السعودية للطيران المدني Saudi Academy of Civil Aviation	الأكاديمية السعودية للطيران المدني
15		معهد سلاح التموين بالقوات البرية

بُعد الثقة

يُعنى بُعد الثقة في سياق الجهات التدريبية بقياس مدى موثوقية وجودة بيئات التدريب الرقمي، ومدى فاعلية ممارساتها في تطبيق التعليم والتدريب الإلكتروني وضمان جودة التجربة التدريبية واستدامتها.

المعدل العام لبعد الثقة للجهات التدريبية

ويعكس هذا البُعد قدرة الجهات التدريبية على تعزيز الثقة في منظومة التعليم والتدريب الرقمي، من خلال تطبيق ممارسات تشغيلية وتقنية فعّالة، وتبنّي مبادئ الحوكمة والشفافية والجودة المستدامة، بما يضمن تحسين التجربة التعليمية ورفع مستوى الاعتمادية المؤسسية.

وقد أظهرت نتائج هذا البُعد تباينًا في الأداء بين الجهات التدريبية، حيث بلغ المعدل العام (45.38%)، مما يشير إلى أن القطاع التدريبي لا يزال في مرحلة تفعيل أنماط التعليم الرقمي وتطوير الممارسات لضمان الجودة والاعتماد.

ويُعزى هذا المستوى إلى الجهود المستمرة التي تبذلها الجهات التدريبية في تحسين جودة التعليم الرقمي وتعزيز حوكمته، من خلال تطبيق معايير الجودة الوطنية وتطوير بيئات تعلم رقمية موثوقة تتماشى مع متطلبات المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، بما يسهم في رفع مستوى الموثوقية والاعتمادية لدى المستفيدين.

أظهرت الإحصائيات زيادة في عدد البرامج المرخَّصة في قطاع التدريب، مما يعكس تقدّمًا ملحوظًا في مسار التحوّل نحو التعليم الرقمي وتعزيز الثقة بجودة مخرجاته.

ويُوضّح الشكل التالي تصنيف مجالات البرامج التدريبية المرخَّصة وفق تخصصاتها الرئيسة، والتي تشمل مجالات متنوعة أبرزها الموارد البشرية، والأمن السيبراني، وتقنية المعلومات، والمهارات الشخصية والمهنية.

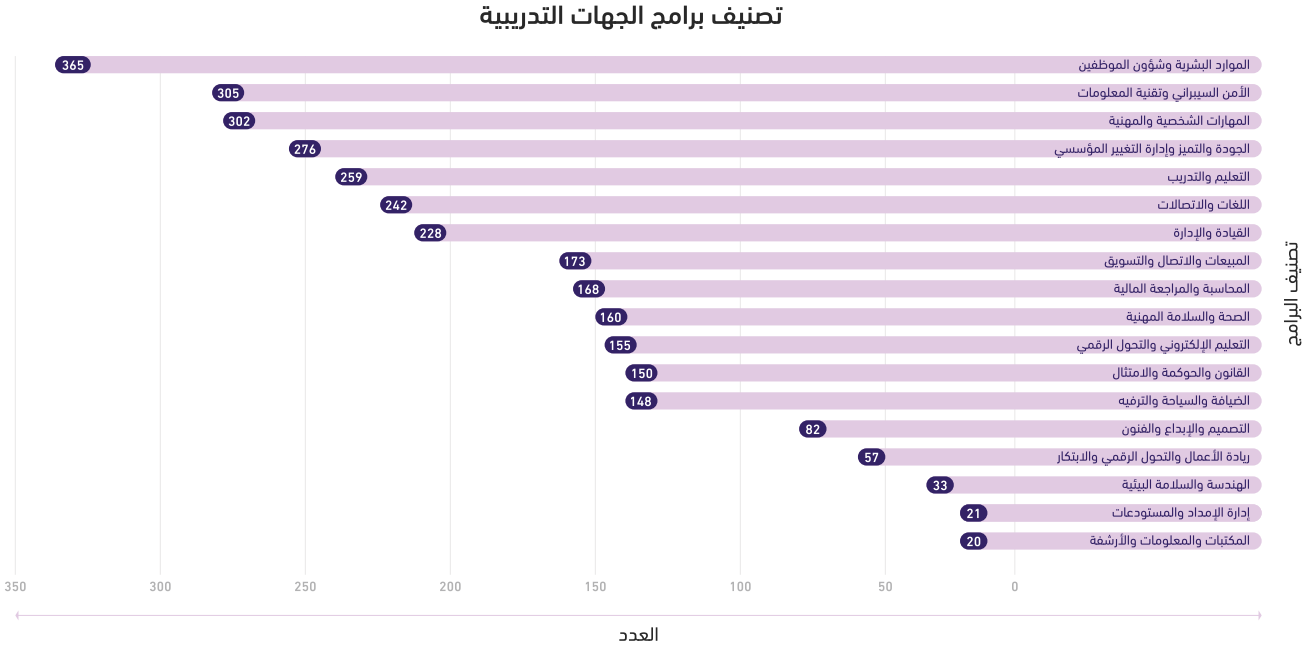

ويعكس هذا التنوع اتساع نطاق تطبيق التعليم الرقمي في قطاع التدريب، بما يغطي مجموعة واسعة من المسارات المهنية والتقنية، ويؤكد قدرة التعليم الرقمي على دعم التطوير المستمر للقوى العاملة الوطنية في مختلف التخصصات.

- **تفعيل التعليم الرقمي**

بلـغ المعـدّل العـام لتفعيـل التعليـم الرقمـي لـدى الجهـات التدريبيـة (44.27%)، وهـو مسـتوى يُعبّـر عـن مرحلـة انتقاليـة فـي تبنّـي أنمـاط التعليـم والتدريـب الإلكترونـي وتوسـيع نطـاق تطبيقهـا.

وقـد عملـت هـذه الجهـات علـى تطويـر ممارسـاتها التعليميـة مـن خلال تفعيـل أنظمـة إدارة التعلّـم المؤسسـية والأدوات المسـاندة، مثـل منصّـات المحتـوى والفصـول الافتراضيـة. كمـا اسـتفادت مـن المنصّـة الوطنيـة Futu-reX عبـر مواقـع فرعيـة (Microsites) تُمكّـن مـن إتاحـة مسـارات تطويريـة وبرامـج تدريبيـة إلكترونيـة تسـتهدف مختلـف فئـات الممارسـين، وتُقدَّم بنمطـي التعلّـم المتزامـن وغيـر المتزامـن، مـع إصـدار شـهادات إلكترونيـة فوريـة للمسـتفيدين.

كمـا اعتمـدت بعـض الجهـات نمـط التعليـم المدمـج فـي البرامـج التطويريـة الوطنيـة، جامعـةً بيـن الجلسـات الحضوريـة والتدريـب الافتراضـي المباشـر والمحتـوى الإلكترونـي الذاتـي، ضمـن خطـط تنفيذيـة مرنـة تراعـي احتياجـات المسـتفيدين وتُدمـج التجربـة الرقميـة فـي منظومـة التدريـب اليوميـة.

وفـي سـياق التعليـم المعـزّز بالتقنيـة، اتجهـت الجهـات إلـى دعـم المقـرّرات الحضوريـة عبـر أنظمـة إدارة التعلّـم (LMS)، مـن خلال إتاحـة محتـوى رقمـي وأنشـطة وتقييمـات إلكترونيـة، مـع تكامـل الأنظمـة المؤسسـية مثـل Moo-dle، بمـا يسـهم فـي رفـع جـودة التجربـة وتحسـين متابعـة الأداء.

تُشـير هـذه الممارسـات مجتمعـةً إلـى انتقـال القطـاع التدريبـي مـن مرحلـة التبنّـي الأولـي إلـى التفعيـل المنتظـم للأدوات والمنصّـات الرقميـة، بمـا يعـزّز نضـج التنفيـذ ويرتقـي بجـودة التجربـة التدريبيـة.

- **رضا المستفيدين**

بلـغ المعـدّل العـام لبُعـد رضـا المسـتفيدين فـي الجهـات التدريبيـة (51.04%)، وهـو معـدل يعكـس ارتفـاع مسـتويات رضـا المتدربيـن والمدربيـن عـن التجربـة التدريبيـة الرقميـة، مقابـل محدوديـة آليـات القيـاس والتحسـين المسـتمر لـدى عـدد مـن الجهـات المشـاركة.

تشـير نتائـج القيـاس إلـى ارتفـاع واضـح فـي مؤشـرات رضـا المسـتفيدين المباشـرين، حيـث بلـغ رضـا المتعلميـن (88%) ورضـا المدربيـن (84.28%)، وهـو مـا يشـير إلـى جـودة التجربـة التدريبيـة الرقميـة مـن حيـث المحتـوى والتفاعـل والدعـم الفنـي. إلا أن المعـدل العـام للبُعـد تأثـر بانخفـاض نضـج منظومـة القيـاس والتحسـين فـي بعـض الجهـات، إذ تبيّـن غيـاب الشـمولية فـي أدوات القيـاس وضعـف اسـتثمار نتائـج الرضـا فـي تطويـر البرامـج التدريبيـة.

وقـد بدأت العديـد مـن الجهـات التدريبيـة بتطبيـق أدوات قيـاس رضـا المسـتفيدين ضمـن خطـط التقويـم الدوريـة للبرامـج، مـن خلال اسـتبانات إلكترونيـة تُنفّـذ بعـد الأنشـطة التدريبيـة لقيـاس رضـا المتدربيـن والمدربيـن والمشـرفين عـن جـودة المحتـوى الرقمـي، وكفـاءة المدربيـن، وفعاليـة أسـاليب التعليـم الإلكترونـي، ومسـتوى الدعـم الفنـي. كمـا بـدأت بعـض الجهـات بتحليـل بيانـات الاسـتخدام داخـل المنصـات التدريبيـة لرصـد مؤشـرات التفاعـل ونسـب الإكمـال وتحقيـق الأهـداف التدريبيـة، إلا أن هـذه الجهـود مـا زالـت فـي مراحلهـا الأولـى مـن حيـث توظيـف النتائـج فـي تحسـين الأداء واتخـاذ القـرارات التطويريـة.

تُبـرز هـذه النتائـج أن الرضـا عـن التجربـة التعليميـة الرقميـة مرتفـع علـى مسـتوى المسـتفيدين، فـي حيـن تظـل الحاجـة قائمـة لتطويـر منظومـة القيـاس والتحسـين المؤسسـي لضمـان اسـتدامة جـودة التجربـة ورفـع مسـتوى الموثوقيـة فـي نواتـج التدريـب الرقمـي.

- **الحوكمة والالتزام**

بلغ المعدّل العام لبُعد الحوكمة والالتزام لدى الجهات التدريبية (40.83%)، وهو معدل يعكس مرحلة تأسيس وتطوير مستمرة في بناء الأطر والسياسات المنظمة للتعليم والتدريب الرقمي، وتطبيق معايير الحوكمة والامتثال ضمن منظومة التدريب الإلكتروني.

ورغم حداثة التجربة في عدد من الجهات، فقد برزت ممارسات متقدمة تمثل خطوات تأسيسية مهمة لضبط وحوكمة التعليم والتدريب الرقمي. فقد عملت الجهات التدريبية على إقرار سياسات وإجراءات شاملة تغطي الجوانب الأساسية للتعليم الرقمي، مثل سياسات النزاهة الأكاديمية، والاستخدام والحضور الإلكتروني، وحقوق الملكية الفكرية، ومعايير جودة المحتوى. وتم دمج هذه السياسات ضمن الأطر العامة للبرامج التدريبية الإلكترونية المنشورة على المنصات الرسمية، مع نشر الإرشادات والتعليمات الخاصة بالحضور ومتطلبات الاجتياز داخل البرامج التدريبية.

أما في جانب قياس الالتزام، فقد بدأت الجهات التدريبية بتطبيق منهجيات تقييم تتوافق مع المعايير الوطنية ومعايير اعتماد المحتوى الإلكتروني، وتشمل هذه العمليات مراجعة البرامج قبل التنفيذ وتقويمها بعده من خلال تقارير تفصيلية تتضمّن التوصيات وخطط التحسين، بما يضمن تحقيق دورة جودة متكاملة. وفي مجال حوكمة البيانات واتخاذ القرار القائم على الأدلة، برزت ممارسات لتحليل بيانات الأداء وتحديد الاحتياجات التدريبية وتصميم البرامج التطويرية استنادًا إلى مؤشرات واقعية. كما عقدت فرق العمل اجتماعات دورية لمراجعة نتائج التحليل وتحديث الخطط الإجرائية، بما يسهم في رفع كفاءة التخطيط وتحسين جودة التنفيذ.

وعلى الرغم من أن هذا البُعد لا يزال في مرحلة التطوير، إلا أن الجهود المبذولة في بناء السياسات وتفعيلها وقياس الالتزام بها تمثّل خطوة استراتيجية نحو ترسيخ الحوكمة الرقمية كأحد الممكنات الرئيسية لتطوير التدريب المهني وتحقيق أهداف التحوّل الرقمي في قطاع التعليم والتدريب.

بُعد الكفاءة

يُعنى بُعد الكفاءة في سياق الجهات التدريبية بقياس مدى كفاءة استثمار الموارد التقنية والبشرية والمالية في تقديم التدريب الرقمي بكفاءة واستدامة، ومدى فاعلية الأنظمة والمنصّات الرقمية في دعم التشغيل وتحقيق أثر تدريبي ملموس.

ويركّز هذا البُعد على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد التقنية، وتفعيل أدوات التكامل ومشاركة البيانات، وتعظيم الاستفادة من المحتوى التدريبي الرقمي، بما يسهم في رفع كفاءة المنظومة التدريبية واستدامة التحول الرقمي في القطاع.

وقد بلغ المعدّل العام لبُعد الكفاءة (28.55%)، ما يعكس مرحلة تطوير وبناء في قدرات الكفاءة التشغيلية وإدارة الموارد الرقمية، ويُبرز الحاجة إلى تعزيز كفاءة الإنفاق وتفعيل ممارسات التكامل التقني ومشاركة المحتوى لتسريع نضج القطاع التدريبي والارتقاء بجودة مخرجاته.

وفي هذا الإطار، يتناول هذا الجزء تحليل نتائج بُعد الكفاءة لدى الجهات التدريبية عبر المحاور الرئيسية وهي: كفاءة الإنفاق، والتكامل التقني ومشاركة البيانات، ومشاركة المحتوى، وذلك بهدف استعراض أبرز الممارسات الحالية وتحديد مجالات التحسين المستقبلية التي من شأنها الإسهام في رفع كفاءة التعليم والتدريب الرقمي في هذا القطاع الحيوي.

- **كفاءة الإنفاق**

بلغ المعدّل العام لكفاءة الإنفاق لدى الجهات التدريبية (22.92%)، وهو معدل يعكس مرحلة أولى في تبنّي ممارسات الاستدامة المالية ضمن منظومة التعليم والتدريب الرقمي، مع وجود جهود محدودة في تعزيز الكفاءة التشغيلية وتوسيع نطاق الاستفادة من الموارد المشتركة.

وقد اتجهت الجهات التدريبية إلى تعظيم الاستفادة من المنصّات الوطنية المشتركة بالشراكة مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، ومن أبرزها المنصّة الوطنية للتعليم الإلكتروني (FutureX)، التي مكّنت الجهات من تصميم وتقديم برامج تدريبية إلكترونية تحت مظلّة رقمية موحّدة، مما أسهم في خفض التكاليف التشغيلية المرتبطة بالبنية التقنية وتوسيع نطاق الوصول إلى المتدربين في مختلف المناطق الجغرافية.

كما تبنّت الجهات التدريبية مبدأ إعادة استخدام الموارد التعليمية المفتوحة عبر منصّات مثل (OERx)، من خلال تطوير ونشر موارد رقمية يمكن الاستفادة منها في تصميم برامج جديدة دون الحاجة إلى إعادة إنتاج المحتوى، مما أسهم في خفض تكاليف التطوير ورفع جودة المواد التدريبية.

يوضح الشكل التالي أعداد الموارد التعليمية المفتوحة (OERx) التي تم تطويرها أو تبّنّيها من قبل الجهات التدريبية:

عدد الموارد التعليمة المفتوحة (OERx)

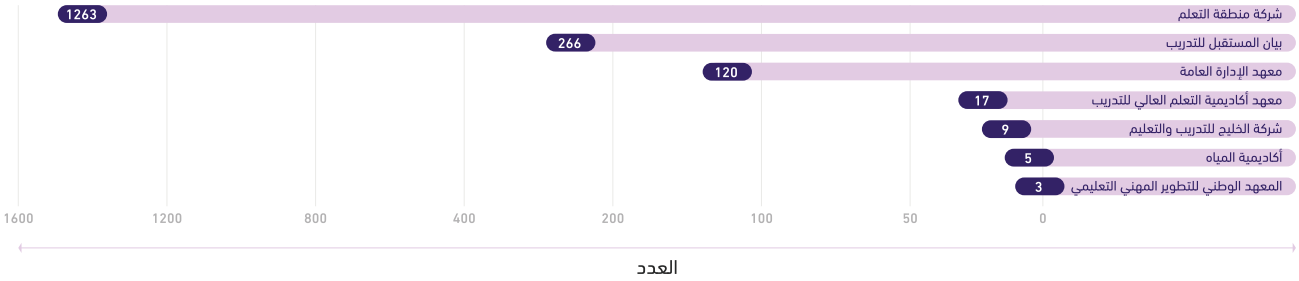

وفي جانب الاستدامة المالية، بدأت الجهات التدريبية بوضع نماذج تمويل تضمن استمرارية البرامج الإلكترونية وتطويرها، من خلال التنسيق مع الجهات الرسمية لاعتماد آليات تحصيل مقابل مالي من المستفيدين في القطاع الخاص نظير الالتحاق بالبرامج الإلكترونية، واستكمال الإجراءات النظامية عبر مراكز تنمية الإيرادات لاعتماد هذه الخطط، بما يتيح تخصيص جزء من العوائد المالية لتطوير وصيانة البرامج الرقمية وضمان استدامتها.

- **التكامل التقني ومشاركة البيانات**

بلغ المعدّل العام لبُعد التكامل التقني ومشاركة البيانات لدى الجهات التدريبية (28.54%)، وهو معدل يعكس مرحلة تأسيسية في بناء بنية تقنية متكاملة تتيح إدارة البيانات التعليمية وتبادلها بكفاءة، ويؤكد في الوقت ذاته وجود جهود واضحة لتطوير الشراكات التقنية مع الجهات الوطنية ذات العلاقة.

وقد أظهرت النتائج أن عددًا من الجهات التدريبية بدأت بتطوير آليات وأدوات تقنية لجمع وتحليل البيانات التعليمية الخاصة بالمتدربين، تشمل البيانات الديموغرافية، ودرجات الاختبارات، ونسب الحضور، ومستويات التفاعل مع الأنشطة التدريبية، وذلك من خلال أنظمة إدارة تعلّم متقدمة تدعم التحليل الفوري للأداء والتقدّم.

كما تعمل الجهات على تحقيق التكامل بين الأنظمة التعليمية المختلفة، مثل أنظمة إدارة المحتوى، والتقييم، والمتابعة، بما يتيح تدفق البيانات بسلاسة بين الأنظمة ويدعم كفاءة التشغيل والإشراف.

وفي جانب حوكمة البيانات، بدأت العديد من الجهات التدريبية بتطبيق ضوابط لمشاركة البيانات تتواءم مع سياسة مشاركة البيانات الوطنية ونظام حماية البيانات الشخصية، لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول للمعلومات.

كما بدأت بعض الجهات بتوظيف التحليل البياني لتحديد الاحتياجات التدريبية وتوجيه تصميم البرامج، في خطوة تمهّد لرفع مستوى نضج التكامل التقني ومشاركة البيانات خلال المراحل القادمة.

- **مشاركة المحتوى**

بلغ المعدّل العام لبُعد مشاركة المحتوى لدى الجهات التدريبية (32.60%)، وهو معدل يعكس مرحلة تأسيسية تتسم بجهود متنامية في تطوير ونشر المحتوى التعليمي المفتوح وتعزيز ثقافة تبادل المعرفة بين ممارسي مهنة التعليم والتدريب. وأظهرت نتائج المؤشر اتجاهًا واضحًا نحو بناء منظومة رقمية تشجّع الإنتاج التشاركي للمحتوى وربطه بالمنصّات الوطنية المتخصصة.

وقد عملت الجهات التدريبية على تفعيل الموارد التعليمية المفتوحة عبر المنصّة الوطنية (OERx)، من خلال تطوير ونشر محتوى تدريبي متاح للجميع وفق ضوابط جودة معتمدة من المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، إضافةً إلى إتاحة المحتوى عبر المنصّات الرقمية للجهات، مما أسهم في توسيع نطاق الوصول إلى البرامج عالية الجودة دون تكاليف إضافية.

كما عزّزت الجهات شراكاتها مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني والجامعات الوطنية لتبادل الموارد التعليمية وإعادة استخدامها ضمن مسارات تطوير مهني مرنة، إلى جانب تنفيذ برامج توعوية وتحفيزية لتعزيز ثقافة التعليم المفتوح، تضمنت ورشًا تعريفية ومبادرات لتشجيع المساهمات التطوعية في إنتاج المحتوى.

وتُبرز هذه الممارسات توجه القطاع نحو ترسيخ بيئة رقمية تشاركية ومستدامة، تسهم في نشر المعرفة وتوسيع نطاق التعلم المفتوح، دعمًا للتحول نحو اقتصاد معرفي رقمي متكامل ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

بعد الابتكار

يُعد أحد المؤشرات المحورية في تقييم نضج التعليم والتدريب الرقمي؛ إذ يقيس مدى قدرة الجهات على تبني التقنيات الحديثة والحلول المبتكرة التي تسهم في تطوير تجربة التعلم وتحسين جودة المخرجات، ويركز هذا البعد على فاعلية الجهات في تطبيق التعليم المخصّص، وتفعيل الشهادات المصغّرة والمتابعة، والاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتطوير بيئات تعلم رقمية أكثر تفاعلية واستدامة.

المعدل العام لبعد الابتكار للجهات التدريبة

وقد أظهرت النتائج أن الجهات التدريبية سجلت معدلًا عامًا بلغ (17.57%)، مما يعكس أن الابتكار لا يزال في مراحله الأولى داخل القطاع، ويؤكد الحاجة إلى تبني الجهات استراتيجيات تدعم التطوير والابتكار، وتجريب نماذج تدريبية جديدة قائمة على التحليل الذكي والتعلّم التكيفي.
وفي هذا الإطار، يتناول هذا الجزء من التقرير نتائج بُعد الابتكار لدى الجهات التدريبية عبر ثلاثة محاور رئيسة، تشمل: رحلة تعليمية مرنة ومخصّصة، وشراكات نوعية تعزّز الأثر والتنافسية، وتوظيف الذكاء الاصطناعي كأداة تمكين لتطوير المحتوى وتحليل البيانات وتحسين تجربة التعلّم، بما يمثّل توجهًا مستقبليًا نحو تطوير منظومة التدريب الوطنية وتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع الرقمي.

- **توفير رحلة تعليمية مبتكرة**

بلغ المعدّل العام لبُعد توفير الرحلة التعليمية المبتكرة لدى الجهات التدريبية (12.71%)، وهو معدل يعكس مرحلة أولية في تطبيق نماذج التعلّم المخصّص، مع ظهور ممارسات واعدة لتبنّي الابتكار في منظومة التدريب المهني والتعليم المستمر.

وقد عملت بعض الجهات التدريبية على تطوير مبادرات ومشروعات نوعية توظّف التقنيات الحديثة في تصميم تجارب تعلّم مخصّصة تلائم احتياجات الفئات المستهدفة من ممارسي مهنة التعليم، من خلال مشروعات قائمة على الذكاء الاصطناعي وتحليلات التعلّم.

وتشمل هذه المشاريع تطوير نماذج تنبؤية لاحتياجات التطوير المهني للمعلمين باستخدام الذكاء الاصطناعي، وتقديم توصيات تعليمية مخصّصة للمتدربين، إلى جانب استخدام التقنيات التكيفية لتحديد المهارات التي يحتاج إليها المتعلّم.

وفي جانب مسارات التعلّم المرنة، أطلقت الجهات التدريبية مبادرات التطوير المهني المرن التي تتيح للمتعلمين اختيار البرامج والمقرّرات المناسبة وفق اهتماماتهم واحتياجاتهم المهنية، من خلال برامج إلكترونية غير متزامنة متاحة على المنصّة الوطنية (FutureX)، مما يعزّز مفهوم التعلّم الذاتي المستمر ويتيح فرص تطوير متساوية للممارسين في القطاعين العام والخاص.

وتُعدّ هذه الجهود خطوة أساسية نحو بناء رحلة تعلّم رقمية مرنة ومبتكرة تعتمد على التحليل الذكي للبيانات والتعلّم الشخصي، وتسهم في تحسين جودة التدريب وتوجيهه بناءً على الاحتياج الفعلي للمستفيدين.

وعلى الرغم من أن القطاع التدريبي لا يزال في مرحلة التأسيس في هذا المجال، فإن المبادرات الحالية تمثّل نواةً استراتيجية لتطبيق التعلّم المخصّص الذكي وتعزيز مفهوم التمكين المهني المستدام لممارسي التعليم، بما يتوافق مع التحوّل نحو نموذج وطني متكامل للابتكار في التعليم والتدريب الرقمي، تحقيقًا لمستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنمية القدرات البشرية.

- **تحقيق الأثر والتنافسية**

بلغ المعدّل العام لبُعد تحقيق الأثر والتنافسية لدى الجهات التدريبية (24.58%)، وهو معدل يعكس مرحلة تأسيسية في بناء منظومة تدريب رقمية ذات حضور وتأثير وطني ودولي، مع ممارسات نوعية واعدة تُسهم في تعزيز مكانة القطاع التدريبي في التعليم الرقمي.

وقد اعتمدت الجهات التدريبية على توسيع نطاق برامجها عبر المنصّة الوطنية (FutureX)، من خلال تقديم برامج تطوير مهني إلكترونية تستهدف جميع ممارسي التعليم في القطاعات الحكومية والخاصة، حيث تجاوز عدد التسجيلات في المنصّة (420 ألف) تسجيل شملت مختلف مناطق المملكة، مما يسهم في تعزيز العدالة في فرص التطوير المهني.

كما عزّزت الجهات التدريبية شراكاتها الوطنية مع عدد من الجهات الحكومية والأكاديمية، منها المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، ووزارة التعليم، وهيئة تقويم التعليم والتدريب، ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، بهدف تطوير محتوى رقمي عالي الجودة وبناء قدرات المدربين في توظيف التكنولوجيا التعليمية بفاعلية.

وفي الإطار الدولي، بدأت بعض الجهات التدريبية بتوسيع نطاق التعاون مع منظمات عربية ودولية لتبادل الخبرات وتطوير برامج تدريبية تدعم المعلمين وتنشر الممارسات التعليمية المبتكرة على المستوى الإقليمي، مما يعزّز الدور الريادي للمملكة في نشر المعرفة التعليمية والتدريبية.

وتُبرز هذه الجهود توجّه الجهات التدريبية نحو بناء منظومة تنافسية مستدامة قائمة على الشراكات ورفع الأثر وتوسيع الوصول، تمهيدًا لانتقال القطاع إلى مرحلة أكثر نضجًا تمكّنه من تعزيز موقع المملكة كمركز رائد في التدريب الرقمي وتنمية الكفاءات البشرية، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.

- **توظيف الذكاء الاصطناعي**

بلغ المعدّل العام لتوظيف الذكاء الاصطناعي لدى الجهات التدريبية (14.17%)، وهو معدل يعكس مرحلة تأسيسية في بناء القدرات التقنية وتوسيع نطاق تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم والتدريب المستمر.

ورغم حداثة التجربة، تُشير النتائج إلى اتجاه تصاعدي نحو دمج الذكاء الاصطناعي كأداة تمكينية لتحسين تجربة التعلّم وجودة المحتوى وإدارة البيانات.

وقد اعتمدت بعض الجهات التدريبية على تحليلات التعلّم والتقنيات التكيفية لتصميم تجارب تدريب مخصّصة تُحدّد نقاط القوة والاحتياج لدى المتدربين، وتقدّم توصيات ذكية بمسارات إثرائية بناءً على الأداء، مما أسهم في تحسين دقّة التوجيه وزيادة فاعلية البرامج التطويرية.

كما تبنّت العديد من الجهات أدوات الذكاء الاصطناعي التوليدي في تطوير المحتوى الرقمي، من خلال منصّات مثل (OpenRead) و(ChatGPT)، لإنتاج مواد تعليمية وتبسيط المفاهيم العلمية، وقد أسفر ذلك عن إعداد حزم تدريبية رقمية نوعية خضعت للتحكيم وفق معايير الجودة الوطنية.

وفي مجال تحليل البيانات واتخاذ القرار، استخدمت الجهات التدريبية أدوات تحليل ذكي مثل (RTutor) لاستخلاص الأنماط من نتائج البرامج واستطلاعات الرأي، مما مكّنها من اتخاذ قرارات تطويرية أسرع وأكثر دقّة.

كما تعمل الجهات حاليًا على تطوير استراتيجيات وسياسات مؤسسية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التطوير المهني، متضمّنةً مشروعات بحثية تطبيقية مثل "المعلّم الذكي" و"النموذج التنبّؤي للاحتياجات التدريبية"، مع مواءمة هذه السياسات مع الأطر الوطنية لضمان الاستخدام الآمن والمسؤول.

وتُظهر هذه الممارسات أن القطاع التدريبي بدأ في ترسيخ الذكاء الاصطناعي كأداة استراتيجية لدعم التحليل والتصميم والتقييم في منظومة التدريب الرقمي.

ورغم أن المستوى الحالي يعكس مرحلة أولى من النضج، إلا أن التوجّه المؤسسي المتنامي نحو الحلول الذكية يؤكد أن هذا البُعد سيكون أحد أبرز محركات التميّز والتنافسية في منظومة التدريب الوطني، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء تعليم وتدريب ذكي قائم على البيانات.

واقع استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم

في إطار الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز تبنّي تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم، أجرى المركز الوطني للتعليم الإلكتروني دراسة مسحية تهدف رصد واقع توظيف أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية؛ وذلك لدعم التحليل الكمي والكيفي لمدى تبنّي هذه التقنيات في منظومة التعليم والتدريب الرقمي.

وتأتي هذه الدراسة ضمن جهود المركز في متابعة مؤشرات القياس الوطنية ضمن بُعد «توظيف الذكاء الاصطناعي»، الذي يهدف إلى رصد مدى استعداد مؤسسات التعليم العالي لتبني التقنيات الحديثة واستثمارها في تطوير الممارسات التعليمية وتحسين جودة المخرجات.

شملت الدراسة عينة من أعضاء هيئة التدريس وطلاب التعليم العالي من مختلف التخصصات والمستويات الأكاديمية في الجامعات السعودية، وهدفت إلى قياس مستوى المعرفة والاتجاهات وأنماط الاستخدام، إلى جانب تحديد أبرز التحديات والفرص المرتبطة بتطبيق الذكاء الاصطناعي التوليدي في عمليتي التعليم والتعلّم.

وفيما يلي أبرز النتائج التي توصّلت إليها الدراسة ضمن محاورها الرئيسة:

- **استخدام أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي**

أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام أدوات وتقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي أصبح واسع الانتشار بين أعضاء هيئة التدريس وطلاب التعليم العالي في الجامعات السعودية، إذ تشير النتائج إلى أن الغالبية من المشاركين لديهم خبرة سابقة في استخدام هذه الأدوات، مقابل نسبة محدودة لم يسبق لها التجربة (22% من أعضاء هيئة التدريس وقرابة 29% من الطلاب). ويعكس ذلك ارتفاع مستوى الوعي بإمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي ودوره في دعم التعليم والتعلّم، وتنامي الاعتماد عليه كأداة مساندة في تطوير المحتوى الأكاديمي وتحسين الأداء.

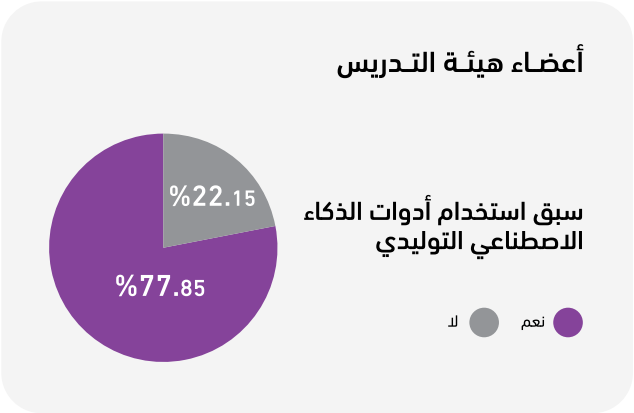

ويعكس ذلك ارتفاع مستوى الوعي بإمكانات الذكاء الاصطناعي التوليدي ودوره في دعم التعليم والتعلّم، وتنامي الاعتماد عليه كأداة مساندة في تطوير المحتوى الأكاديمي وتحسين الأداء التعليمي.

- **أنماط الاستخدام ومستويات التوظيف**

كما أظهرت النتائج أن نحو ثلاثة أرباع أعضاء هيئة التدريس يوظفون أدوات الذكاء الاصطناعي بصورة منتظمة (يوميًا أو أسبوعيًا)، في حين يستخدمها نحو نصف الطلاب على أساس يومي، وهو ما يدل على تحول الذكاء الاصطناعي إلى أحد الأدوات الرئيسية في الممارسات الأكاديمية اليومية، سواء في التدريس أو في التعلّم الذاتي، ويعكس هذا النمط من الاستخدام المستمر استعدادًا مؤسسيًا متناميًا نحو دمج هذه التقنيات في منظومة التعليم الرقمي.

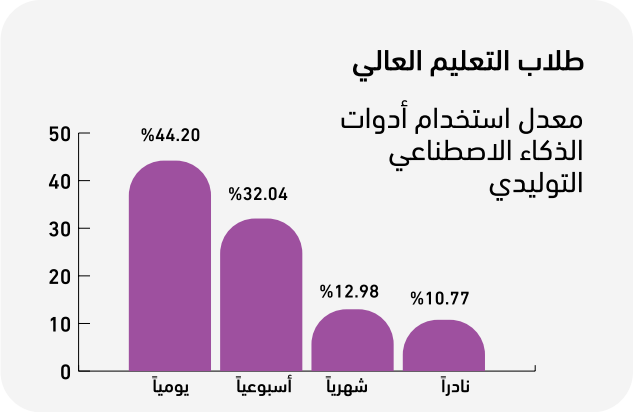

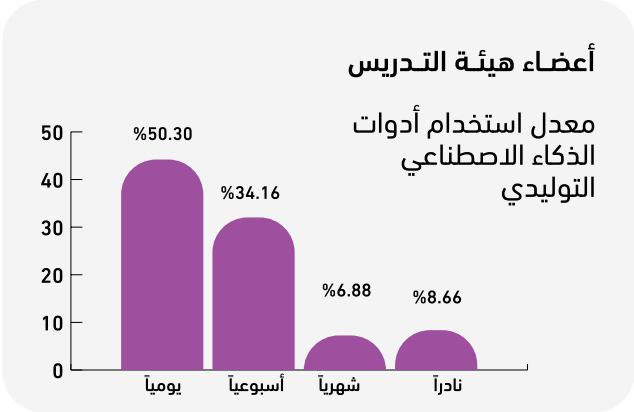

وفيما يتعلق بمجالات الاستخدام، أظهرت الدراسة تنوعًا في الأغراض التعليمية التي يتم فيها توظيف أدوات الذكاء الاصطناعي. فقد ركّز أعضاء هيئة التدريس على استخدام هذه التقنيات في ترجمة النصوص وتبسيطها، وإنشاء المحتوى التعليمي، وتصميم الدروس والاختبارات، ودعم الطلاب في مشاريعهم البحثية، وهو ما يعكس توظيفًا وظيفيًا يخدم تطوير العملية التعليمية ورفع كفاءتها، أما الطلاب فقد استخدموا الأدوات بشكل أكبر في البحث عن المعلومات، وتوليد الأفكار الإبداعية، وترجمة المحتوى، وتعلّم مهارات جديدة، وحل الواجبات الدراسية، مما يؤكد دور الذكاء الاصطناعي في تمكين التعلّم الذاتي وتعزيز الإبداع الطلابي.

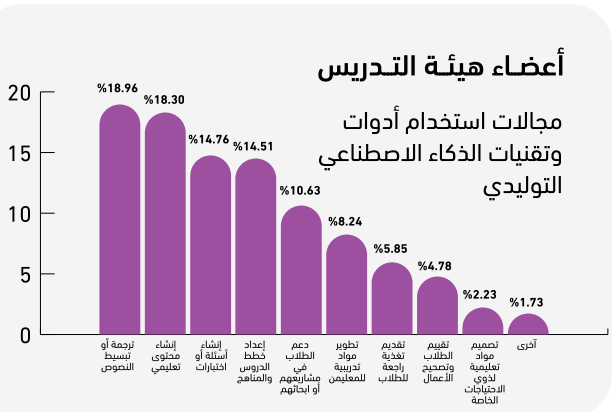

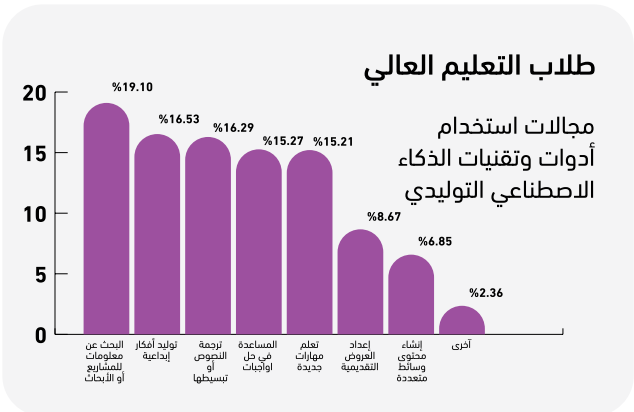

وتبرز هذه النتائج أن الذكاء الاصطناعي التوليدي أصبح جزءًا فاعلًا من البيئة التعليمية، حيث يجمع بين تمكين عضو هيئة التدريس من تحسين جودة المحتوى وأساليب التدريس، ودعم الطالب في التعلّم الذاتي وبناء المعرفة بطرق أكثر تفاعلاً وابتكارًا.

وتشير هذه الاتجاهات إلى أن مؤسسات التعليم العالي في المملكة تمضي بخطى متقدمة نحو التفعيل المؤسسي للذكاء الاصطناعي، كمرحلة انتقالية نحو بناء بيئات تعلم ذكية ومستدامة.

- **الوعي بالأخلاقيات والاستخدام المسؤول**

وفي جانب آخر، أظهرت الدراسة أن قرابة 69% من أعضاء هيئة التدريس يمتلكون وعيًا ومعرفة بالأخلاقيات المرتبطة بتوظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي، بما في ذلك قضايا الخصوصية، والتحيز، والشفافية، ويُعد هذا المؤشر إيجابيًا من حيث النضج الأخلاقي والمهني في استخدام التقنيات الناشئة؛ إذ يعكس إدراكًا متزايدًا لأهمية الاستخدام المسؤول والمنضبط، وضمانًا لتوافق الممارسات مع القيم الأكاديمية ومعايير النزاهة العلمية.

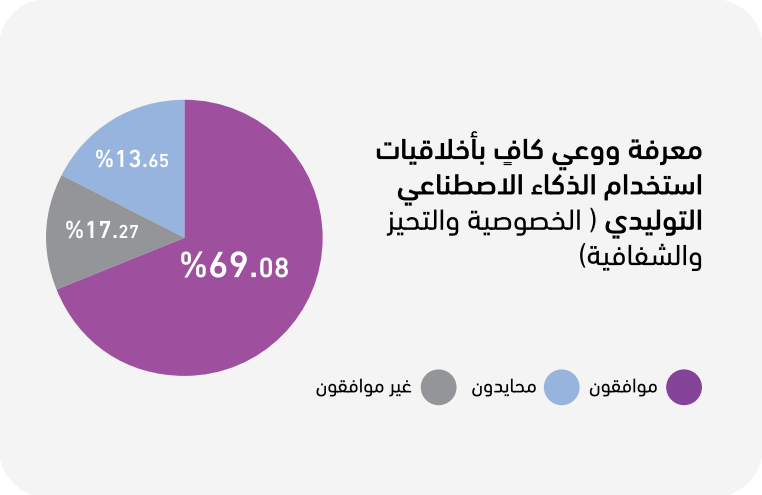

يتضح من نتائج الدراسة وجود توجّه مؤسسي واضح نحو توظيف الذكاء الاصطناعي في التعليم على مستوى أعضاء هيئة التدريس والطلاب، مما يعكس اهتمامًا متزايدًا بتسخير هذه التقنيات لدعم العملية التعليمية وتطوير أساليب التعلّم والتعليم في مؤسسات التعليم العالي.

وتتسق هذه النتائج مع ما رصده المؤشر الوطني للتعليم الرقمي من توجه تصاعدي نحو دمج الذكاء الاصطناعي كأحد محركات الابتكار في التعليم والتدريب الرقمي، بما يعزّز ريادة المملكة في بناء منظومة تعليمية ذكية ومستدامة.

قصـــص
النجـــاح

قصص النجاح

من خلال المؤشر الوطني للتعليم الرقمي تتجلّى ملامح التقدّم الذي حققته الجهات التعليمية والتدريبية في رحلتها نحو التحول للتعليم الرقمي، حيث لا تقتصر نتائجه على الأرقام والمؤشرات فحسب، بل تمتد لتُبرز الممارسات الرائدة التي صنعت قصص نجاح ملهمة يمكن البناء عليها وتعميمها على المستوى الوطني.

أظهرت نتائج المؤشر أن عددًا من الجامعات بادرت إلى ابتكار حلول تعليمية رقمية وتطوير مبادرات نوعية أسهمت في رفع جودة العملية التعليمية، وتعزيز رضا المستفيدين، وترسيخ مبادئ الشمولية وتكافؤ الفرص في بيئات التعلم.

وتنوّعت هذه المبادرات بين مشروعات التحول الرقمي المؤسسي، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم والتعلم، وتطوير مقررات تكيفية تراعي احتياجات فئات متنوعة من الطلبة، إلى جانب برامج تدريب وتأهيل أعضاء هيئة التدريس، وتفعيل نماذج متقدمة في مشاركة المحتوى والبيانات التعليمية، وتُعد هذه القصص شواهد حيّة على قدرة الجامعات لتحويل التحديات إلى فرص للتميز والابتكار، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء منظومة تعليمية رقمية متكاملة، تتميز بالكفاءة والمرونة وقادرة على المنافسة عالميًا.

يهدف هذا الجزء من التقرير إلى تسليط الضوء على أبرز المبادرات التي حققت أثرًا ملموسًا، واستعراض لقصص النجاح التي يمكن أن تشكل نموذجًا يحتذى به لبقية الجهات التعليمية والتدريبية، بما يسهم في نشر أفضل الممارسات وتوسيع نطاق الاستفادة منها على المستوى الوطني، ويعكس التزام المملكة بترسيخ ثقافة التميز والابتكار وتعزيز مكانتها كمرجع عالمي في التعليم الرقمي.

جامعة الملك خالد

مسارات التعلم المرن (FlexLearn)

رحلة الألف ميل... تبدأ بمسار

قدّمت جامعة الملك خالد مبادرة وطنية رائدة في التعليم الرقمي من خلال مشروعها "مسارات التعلم المرن (FlexLearn)"، الذي يجسد رؤية الجامعة في تمكين الإنسان، وتنمية المكان، وتعزيز الاقتصاد عبر منظومة تعليمية رقمية مرنة ومبتكرة.

تهدف المبادرة إلى إعادة تشكيل مستقبل التعليم والتدريب الإلكتروني من خلال إتاحة مسارات تعلم مرنة تلبي احتياجات المتعلمين وتواكب متطلبات سوق العمل، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة وبرنامج تنمية القدرات البشرية نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

خلفية المبادرة

انبثقت فكرة "مسارات التعلم المرن" من إدراك الجامعة للتحدي المتمثل في الفجوة بين المعارف الأكاديمية التقليدية والمهارات العملية المطلوبة في سوق العمل الحديث، إضافة إلى الحاجة إلى نموذج تعليمي مرن يتيح فرص تعلم مفتوحة تتجاوز قيود الزمان والمكان. ومن هذا الوعي، أطلقت الجامعة المبادرة بالتعاون مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني من خلال منصة FutureX، لتكون حلًا مبتكرًا يمكّن المتعلمين من بناء مسارات تعليمية وتدريبية مخصصة وفق احتياجاتهم المهنية والأكاديمية، ويعزز جودة التعليم الجامعي في بيئة رقمية مستدامة.

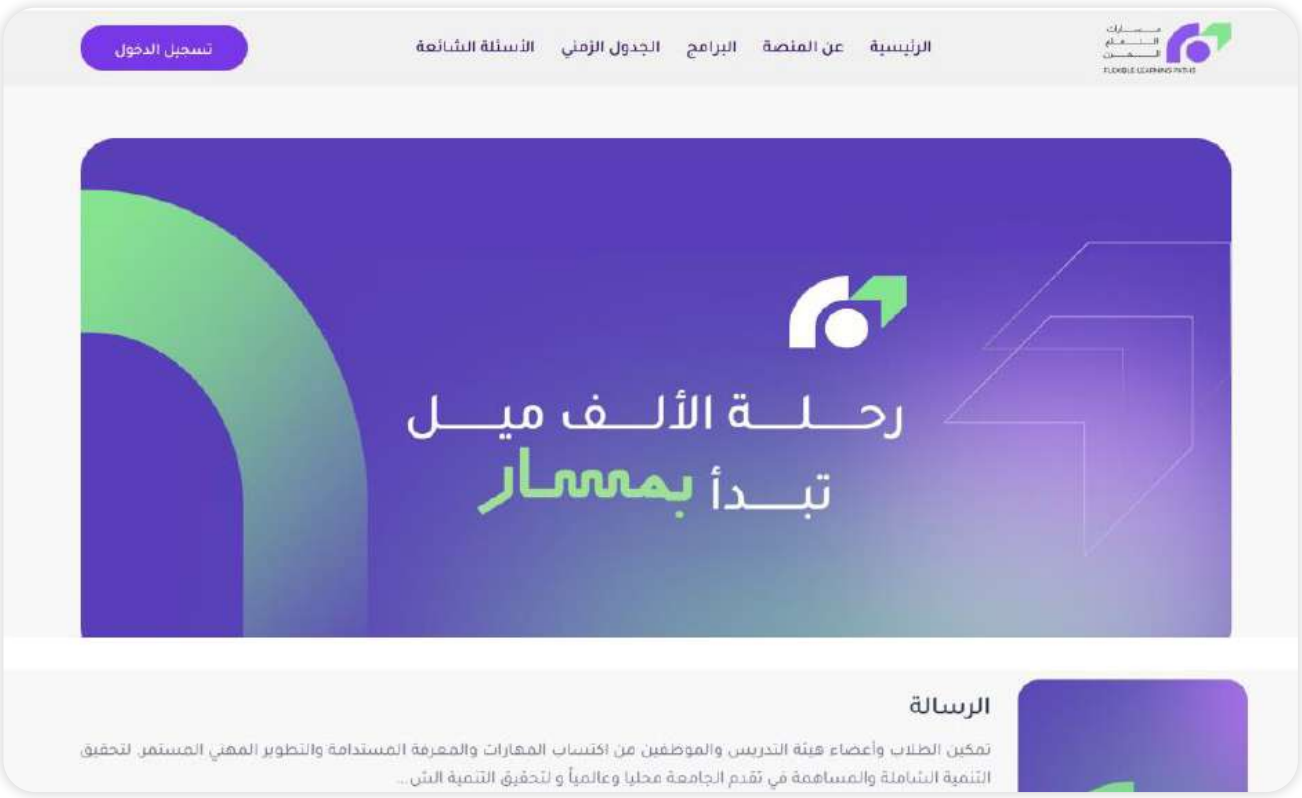

النتائج والأثر

أحدثت المبادرة أثرًا ملموسًا على المستويين الفردي والمؤسسي. فقد استفاد منها أكثر من 8000 مستفيد من منسوبي الجامعة، وأسهمت في رفع الكفاءة الفردية عبر إكساب المستفيدين مهارات احترافية معترفًا بها عالميًا، كما ساعدت في تعزيز فرص التطوير الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس والموظفين، ونشرت ثقافة التعلم المستمر مدى الحياة بين الطلاب والمنسوبين. وعلى الصعيد المؤسسي، رفعت المبادرة جودة المخرجات التعليمية من خلال دمج الشهادات الاحترافية الدولية ضمن البرامج الأكاديمية، كما أسهمت في تحسن ترتيب الجامعة في المؤشر الوطني للتعليم الرقمي.

أظهرت المؤشرات الكمية أن عدد المسجلين تجاوز 5000 مستفيد سنويًا، بنسبة إتمام تجاوزت 60%، فيما بلغ عدد الشهادات المكتسبة أكثر من 20 ألف شهادة معتمدة، وبلغت نسبة رضا المستفيدين 85%، في حين ساهمت المبادرة في تقليص فجوة المهارات وتعزيز قابلية توظيف الخريجين بنسبة تجاوزت 20%.

عوامل النجاح وقابلية التعميم

جاء نجاح المبادرة نتيجة وضوح الرؤية والدعم المؤسسي من قيادة الجامعة، بالشراكة النوعية مع المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، إلى جانب المنهجية التنفيذية المبتكرة التي جمعت بين التقنية والتحفيز والتقييم المستمر. كما كان شغف المتعلمين عنصرًا محوريًا في نجاح التجربة، حيث وفّرت لهم المبادرة حرية اختيار المسار التعليمي والزمني بما يتناسب مع طموحاتهم ومسؤولياتهم. وتُعد المبادرة نموذجًا وطنيًا قابلًا للتطبيق في الجامعات الأخرى، إذ يمكن تكييف منهجيتها عبر منصة FutureX لتصميم مسارات تعلم مرنة تستجيب لاحتياجات كل جهة تعليمية، مما يسهم في نشر ثقافة التعلم الذاتي المستدام ودعم التحول الرقمي في التعليم العالي.

الجامعة السعودية الإلكترونية

نظام "أفال" لإنشاء الأسئلة بالذكاء الاصطناعي

قدّمت الجامعة السعودية الإلكترونية مبادرة نوعية في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي لخدمة التعليم الجامعي من خلال نظام "أفال"، الذي يمثل نقلة نوعية في تطوير أدوات القياس والتقويم الأكاديمي، تهدف المبادرة إلى رفع جودة التقييمات التعليمية وربطها بمخرجات التعلم والأهداف التعليمية للمقررات، عبر أتمتة عمليات إعداد الأسئلة ومراجعتها واعتمادها إلكترونيًا، بما يعزز كفاءة التعليم وموثوقيته، ويدعم مسيرة التحول الرقمي في التعليم العالي، انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة في بناء منظومة تعليمية رقمية مبتكرة وفعالة.

خلفية المبادرة

انبثقت فكرة "أفال" من حاجة الجامعة إلى تطوير عملية إعداد الأسئلة التعليمية التي كانت تعتمد على الجهود الفردية، وتستهلك وقتًا وجهدًا كبيرين من أعضاء هيئة التدريس، مع صعوبة ضمان ارتباطها المباشر بالأهداف التعليمية ومعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. كما برزت الحاجة إلى تقليل الأخطاء البشرية وتوسيع تنوع الأسئلة بما يتناسب مع التحول الرقمي في التعليم. ومن هذا المنطلق، جاءت مبادرة "أفال" كحل مبتكر يوظّف الذكاء الاصطناعي التوليدي في أتمتة عملية إنشاء الأسئلة التعليمية ومراجعتها وربطها بالأهداف التعليمية للمقررات، مما يسهم في تحسين جودة التقييمات ورفع كفاءة الأداء الأكاديمي داخل الجامعة.

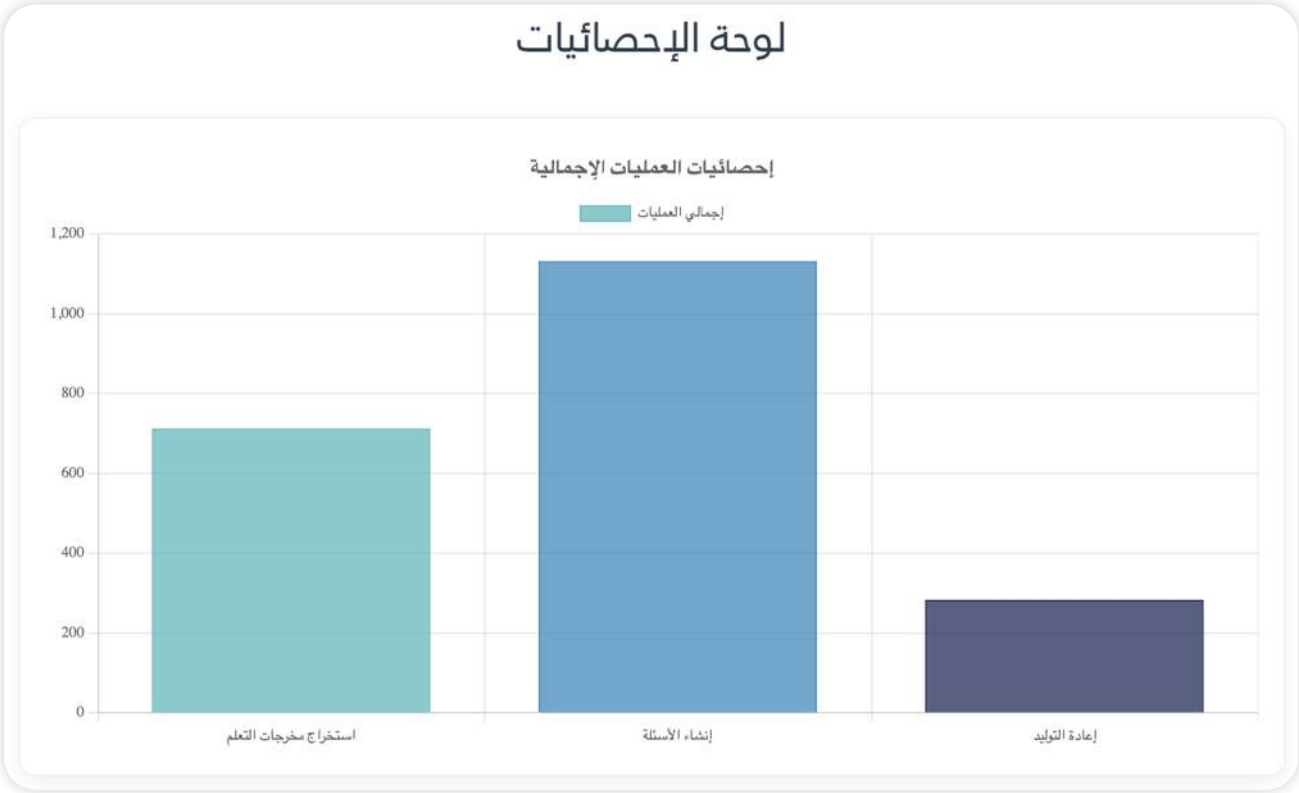

النتائج والأثر

نُفذ المشروع خلال فصلين دراسيين، واستفاد منه أكثر من 150 مستفيدًا من أعضاء هيئة التدريس ومسؤولي أنظمة التعلم الإلكتروني في الجامعات والمؤسسات التعليمية، أسهم نظام "أفال" في تحسين جودة التقييمات التعليمية وتعزيز مواءمتها للأهداف التعليمية للمقررات، إلى جانب تقليل الوقت المستغرق في إعداد الأسئلة بنسبة 50%، وزيادة معدل المشاركة والاستخدام بنسبة 65%، كما أظهرت نتائج المراجعة الأكاديمية أن 90% من الأسئلة المنتجة تم اعتمادها دون تعديلات جوهرية، فيما بلغت نسبة رضا المستخدمين 82%، وتحسنت مؤشرات الأداء الأكاديمي بنسبة 55%.

وقد حقق النظام تكاملًا تقنيًا بنسبة 100% مع منصة Moodle، وأسهم في دعم التقييم الذاتي، ورفع كفاءة العملية التعليمية من خلال تعزيز الموثوقية وتقليل الأخطاء البشرية في عمليات القياس والتقويم.

عوامل النجاح وقابلية التعميم

يرجع نجاح "أفال" إلى وضوح الرؤية والدعم المؤسسي الذي قدمته الجامعة، وإلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي التحليلية في بناء النظام، مما جعل عملية إعداد الأسئلة أكثر دقة وموضوعية. كما ساهمت سهولة الاستخدام والتكامل مع الأنظمة التعليمية في توسيع نطاق تبني النظام بين أعضاء هيئة التدريس. وبفضل طبيعته التقنية المرنة وتوافقه مع معايير التعلم الإلكتروني، فإن النظام قابل للتطبيق في مختلف الجامعات والمؤسسات التعليمية داخل المملكة وخارجها، نظرًا لإمكانية تكييفه مع أنظمة إدارة التعلم المختلفة مثل Moodle و Blackboard، مما يجعله نموذجًا وطنيًا لتطوير التقييمات التعليمية الذكية.

جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل

مرشد الذكاء الاصطناعي "eLO"

أطلقت جامعة الإمام عبد الرحمن بن فيصل مبادرة "مرشد الذكاء الاصطناعي eLO" وهي منصة متكاملة لتوظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في دعم التعليم والتدريب والبحث العلمي، يهدف المشروع إلى تعزيز جودة التعليم ورفع كفاءة الأداء الأكاديمي عبر أدوات ذكية تُسهم في تطوير المحتوى وتحسين تجربة التعلم، انسجامًا مع رؤية المملكة في بناء منظومة تعليمية رقمية مبتكرة ومستدامة، انبثقت فكرة "eLO" من حاجة الجامعة إلى أدوات تعليمية ذكية تقلل الوقت والجهد وتضمن جودة المحتوى ومواءمته للمعايير الأكاديمية، وجاءت المبادرة كحل وطني لتسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي في أتمتة العمليات التعليمية، وتحليل البيانات، ودعم التعلم الذكي عبر بيئة رقمية متكاملة داخل الجامعة.

خلفية المبادرة

انبثقت فكرة "eLO" من حاجة الجامعة إلى أدوات تعليمية ذكية تقلل الوقت والجهد وتضمن جودة المحتوى ومواءمته للمعايير الأكاديمية. وجاءت المبادرة كحل وطني لتسخير تقنيات الذكاء الاصطناعي في أتمتة العمليات التعليمية، وتحليل البيانات، ودعم التعلم الذكي عبر بيئة رقمية متكاملة داخل الجامعة.

النتائج والأثر

استفاد من النظام أكثر من 300 مستخدم من أعضاء هيئة التدريس والطلبة منذ انطلاقه في يناير 2025. وقد حقق "eLO" أثرًا ملموسًا في تحسين جودة التعليم وتعزيز البحث العلمي، ورفع كفاءة التدريب الجامعي، حيث أظهرت مؤشرات الأداء أن 97% من المستخدمين أكدوا سهولة الاستخدام، و94% قيّموا أدوات التلخيص وتوليد الأسئلة بأنها فعالة، فيما 85% أفادوا بتقليل الجهد والوقت في المهام الأكاديمية. كما نجح النظام في التكامل بنسبة 100% مع منصة Blackboard، مما جعله أداة استراتيجية في دعم التحول الرقمي المؤسسي.

عوامل النجاح وقابلية التعميم

جاء النجاح نتيجة التطوير الداخلي الكامل والتكامل مع أنظمة التعلم، إضافة إلى سهولة الاستخدام وارتباط الأدوات باحتياجات واقعية داخل البيئة الجامعية. وأسهم الدعم المؤسسي والإداري في استدامة المشروع وتطويره، فيما عزز رضا المستخدمين وانتشاره على نطاق واسع داخل الجامعة.

جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز

المساعد الذكي بنظام إدارة التعلم الإلكتروني (Blackboard)

قدّمت جامعة الأمير سطام بن عبدالعزيز تجربة وطنية رائدة في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة التعليم الجامعي من خلال مبادرتها "المساعد الذكي داخل نظام إدارة التعلم الإلكتروني (Blackboard)"، التي أطلقتها عمادة الخدمات التعليمية كأداة تفاعلية مبتكرة تعزز الوصول إلى المعرفة وتسهل تجربة التعلم الرقمي للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

تهدف المبادرة إلى تطوير منصة داخلية تعتمد على الذكاء الاصطناعي لاستخراج وتحليل المحتوى التعليمي من المصادر الرسمية وتحويله إلى قاعدة معرفة ذكية تُستخدم لتدريب مساعد افتراضي قادر على الإجابة على الاستفسارات الأكاديمية مباشرة من داخل النظام، بما يسهم في تحسين تجربة التعلم، وتسريع الوصول إلى المعلومة، وتحقيق التحول الرقمي في التعليم بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة.

خلفية المبادرة

انبثقت فكرة المساعد الذكي من ملاحظة التحديات التي يواجهها الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في الوصول السريع إلى المعلومات التعليمية داخل أنظمة إدارة التعلم، إذ يعتمد كثير منهم على البحث اليدوي أو التواصل المباشر مع المعلمين للحصول على إجابات لاستفساراتهم، مما يؤدي إلى تأخير العملية التعليمية وانخفاض مستوى التفاعل.

جاءت هذه المبادرة لتوفير حل ذكي متكامل يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل المحتوى التعليمي المتاح عبر القنوات الرسمية للجامعة، ومنصة OERx للمصادر التعليمية المفتوحة، إضافة إلى الوثائق والكتب الإلكترونية داخل نظام Blackboard، وتحويلها إلى مصدر معرفة موحّد يستطيع المساعد الذكي من خلاله الإجابة على أسئلة المستخدمين بدقة وسرعة.

بهذا النهج، أسست الجامعة نموذجًا تقنيًا متقدمًا يربط بين التقنية والتعليم ويوفر بيئة تعلم رقمية تفاعلية وآمنة.

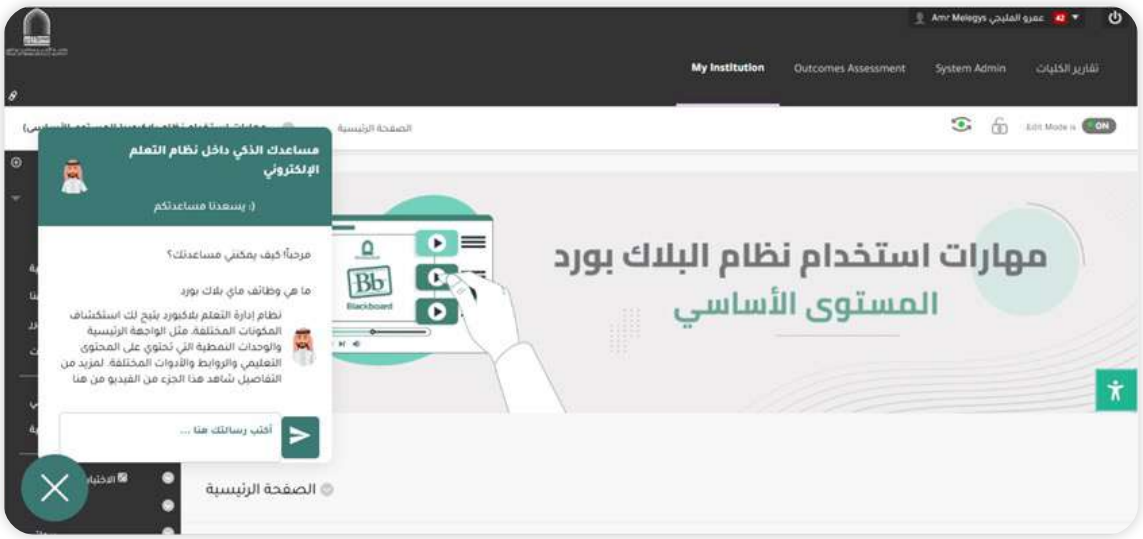

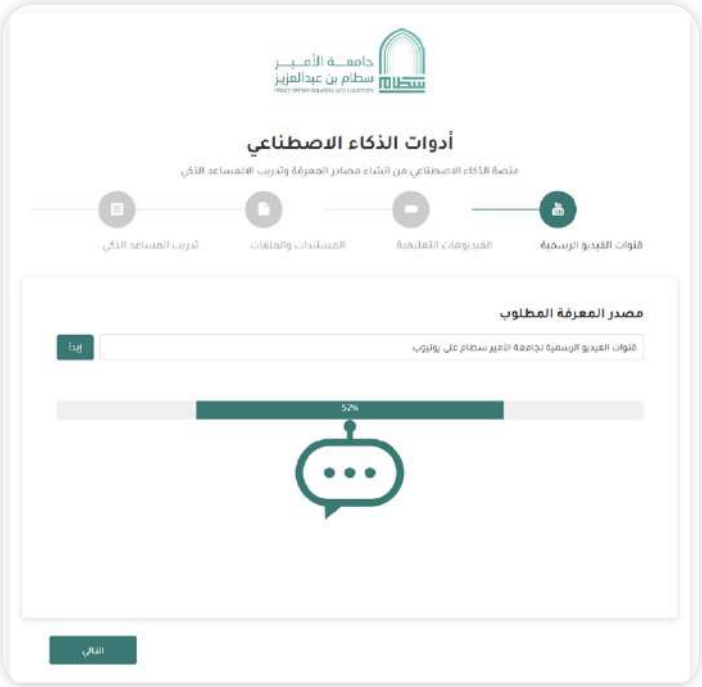

النتائج والأثر

شمل المشروع شريحة واسعة من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس في مختلف الكليات، مما عزز دمج التقنية في العملية التعليمية بشكل مباشر ومستدام. أسهمت المبادرة في تحسين جودة التعليم من خلال تمكين الطلاب من الوصول الفوري إلى المعلومات التعليمية دون الحاجة للبحث اليدوي أو الانتظار، كما عززت كفاءة التدريس عبر مساعدة أعضاء هيئة التدريس في تحليل المحتوى وتتبع تفاعل الطلاب مع المواد التعليمية.

كما ساهمت المنصة في رفع مستوى رضا المستفيدين من الخدمات التعليمية الرقمية من خلال تجربة تعلم أكثر سهولة وسرعة ودقة، وأسهمت تقارير الأداء الصادرة من النظام في دعم اتخاذ القرار الأكاديمي عبر تحليلات دقيقة لتفاعل المستخدمين مع المحتوى، وتشير المؤشرات الأولية إلى زيادة كبيرة في معدلات التفاعل داخل النظام وتحسن ملحوظ في رضا المستخدمين عن الخدمات الرقمية المقدمة.

عوامل النجاح وقابلية التعميم

جاء نجاح هذه المبادرة نتيجة الدمج الذكي بين التقنية والاحتياج الأكاديمي، والدعم المؤسسي من إدارة الجامعة وعمادة الخدمات التعليمية، إضافة إلى الاعتماد على بيئة مفتوحة المصدر توفر المرونة والاستقلالية في التطوير، كما أسهمت سهولة الاستخدام والتكامل مع نظام Blackboard في تعزيز انتشار الأداة بين المستخدمين وزيادة الإقبال عليها.

ويتميز هذا النموذج بقابليته العالية للتطبيق في الجامعات الأخرى؛ إذ يمكن تكييفه بسهولة وفق مصادر المحتوى المتوفرة لدى كل مؤسسة تعليمية، مما يجعله نموذجًا وطنيًا قابلًا للتوسع لتطوير أدوات دعم ذكية تُمكّن المتعلمين من الوصول إلى المعرفة بسرعة وكفاءة، وتعزز استدامة التحول الرقمي في التعليم الجامعي.

جامعة الطائف

منصة "مهارات"

قدّمت جامعة الطائف نموذجًا وطنيًا متقدمًا في التحول الرقمي للتعليم من خلال مبادرتها "منصة مهارات"، التي تُعد إحدى أبرز الممارسات الوطنية في بناء بيئة تعليمية رقمية مستقلة ومستدامة تعتمد على البرمجيات مفتوحة المصدر. تهدف المنصة إلى تحقيق السيادة التقنية والاستقلالية التشغيلية في التعليم الرقمي عبر تطوير حلول وطنية مرنة وقابلة للتوسع تُمكّن المؤسسات التعليمية من تقديم تجارب تعلم رقمية عالية الجودة، مع تقليل التكاليف التشغيلية وتعزيز كفاءة الموارد. تأتي المبادرة انسجامًا مع رؤية المملكة التي تدعو إلى تعزيز الاقتصاد المعرفي وتنمية القدرات البشرية والابتكار في التعليم.

خلفية المبادرة

انبثقت فكرة المنصة عام 2020م من إدراك الجامعة للتحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية في الاعتماد على البرمجيات التجارية الأجنبية وارتفاع تكاليف تراخيصها وصيانتها، إضافة إلى الحاجة إلى تطوير منصة وطنية مرنة تخدم التعليم والتدريب في مختلف القطاعات.

ومن هذا المنطلق، بادرت الجامعة إلى تصميم منصة مهارات كبيئة تعليمية رقمية وطنية تُسهم في تمكين الكفاءات المحلية، وتنمية الصناعة التقنية السعودية، وتقليل الاعتماد على الحلول الخارجية، بما يعزز الأمن الرقمي والسيادة المعرفية للمملكة.

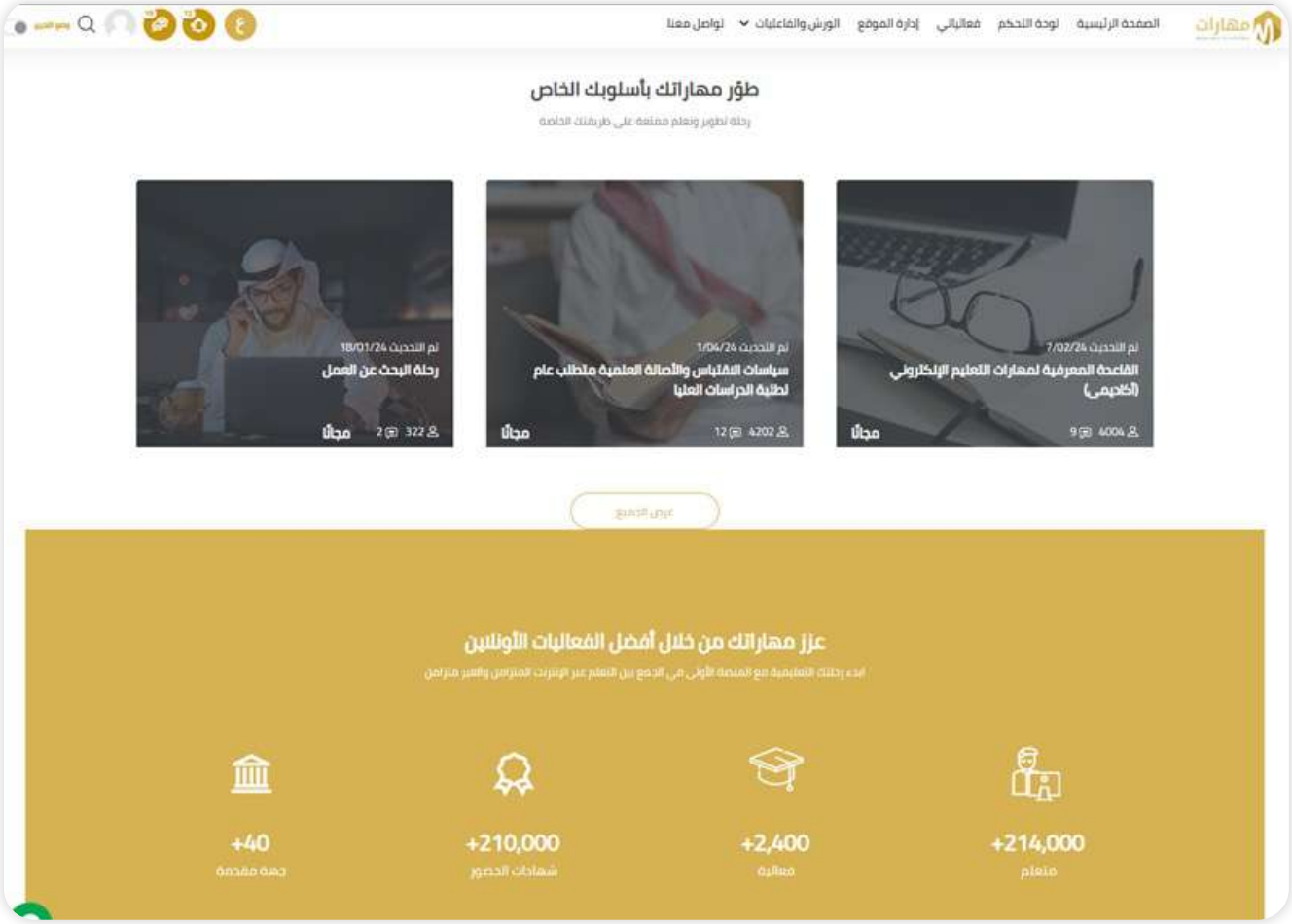

النتائج والأثر

استضافت المنصة العديد من الفعاليات داخل الجامعة وخارجها، وقدّمت أكثر من 2,393 فعالية تعليمية وتدريبية. وقد أسهمت منصة مهارات في تحقيق السيادة التقنية وتعزيز الاقتصاد الرقمي الوطني عبر تمكين الجامعات والجهات التدريبية من إدارة عمليات التعلم دون الاعتماد على مزوّدي الخدمات التجاريين. بلغ عدد المستخدمين النشطين أكثر من 214,778 مستخدمًا، وسُجّل أكثر من 8.9 مليون عملية دخول، فيما تجاوز عدد حضور الفعاليات 252 ألف مستفيد بمتوسط مشاركة بلغ 4.8 مرات لكل مستخدم. كما حققت المنصة توفيرًا ماليًا بنسبة 75% مقارنة بالأنظمة التجارية، وبلغ معدل رضا المستفيدين أكثر من 4 من 5 على مقياس ليكرت، مما يعكس نجاحها في تحسين جودة التجربة التعليمية ورفع الكفاءة التشغيلية للمؤسسات التعليمية.

عوامل النجاح وقابلية التعميم

استمدت المنصة نجاحها من اعتمادها على الكفاءات الوطنية والسيادة التقنية، إضافة إلى مرونتها العالية في التصميم والتخصيص التي تتيح تطوير برامج تدريبية متنوعة بمستوى عالٍ من الجودة. كما ساهم الدعم المؤسسي القوي من إدارة الجامعة في استدامة المشروع وتحديثه المستمر ليتماشى مع التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات التعليمية. وتُعد المنصة نموذجًا قابلاً للتطبيق في الجامعات والمؤسسات التعليمية الأخرى، نظرًا لقدرتها على التكامل مع الأنظمة التعليمية والإدارية المختلفة، وتكيّفها مع احتياجات المستخدمين دون قيود تراخيص تجارية، مما يجعلها إحدى المبادرات الوطنية الرائدة في تعزيز التعليم الرقمي المستقل والمستدام.

جامعة الملك سعود

تطوير مقرر إلكتروني بأسلوب التعليم الذاتي التفاعلي المعزز بالذكاء الاصطناعي

قدّمت جامعة الملك سعود مبادرة رائدة في التحول نحو التعليم الذكي عبر تطوير مقرر "أخلاقيات المهنة (2410 سلم)" ليكون نموذجًا متكاملًا في التعليم الذاتي التفاعلي المعزز بالذكاء الاصطناعي، في إطار توجه الجامعة لتوظيف التقنيات الحديثة في تحسين جودة التعلم وتوسيع الوصول إلى المعرفة. تهدف المبادرة إلى تمكين الطلبة من التعلم المستقل عبر بيئة رقمية مدعومة بمساعد تعليمي ذكي يوفر الإجابات الفورية ويعزز الفهم الذاتي، مما يقلل الاعتماد على المعلم ويرفع كفاءة التعلم، انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة في دعم التحول الرقمي وتمكين الإنسان بالمهارات المستقبلية.

خلفية المبادرة

انبثقت الفكرة من التحديات التي واجهت تدريس مقرر "أخلاقيات المهنة" بالأساليب التقليدية، والتي تضمنت تفاوت جودة التدريس بين المتعاونين، واستهلاكًا كبيرًا للموارد البشرية والمادية في تغطية الشعب الدراسية. كما كانت الحاجة ملحّة لتوحيد تجربة التعلم وضمان جودة المحتوى لجميع الطلاب، مع معالجة ضعف التفاعل وقلة المرونة في التعلم. ومن هنا، جاءت المبادرة لتطوير مقرر إلكتروني ذكي يُقدَّم عبر أسلوب التعليم الذاتي المدعوم بالمساعد التعليمي التفاعلي، بهدف رفع جودة التعليم وتحقيق استدامة المعرفة عبر نموذج رقمي موحّد قابل للتوسع داخل الجامعة وخارجها.

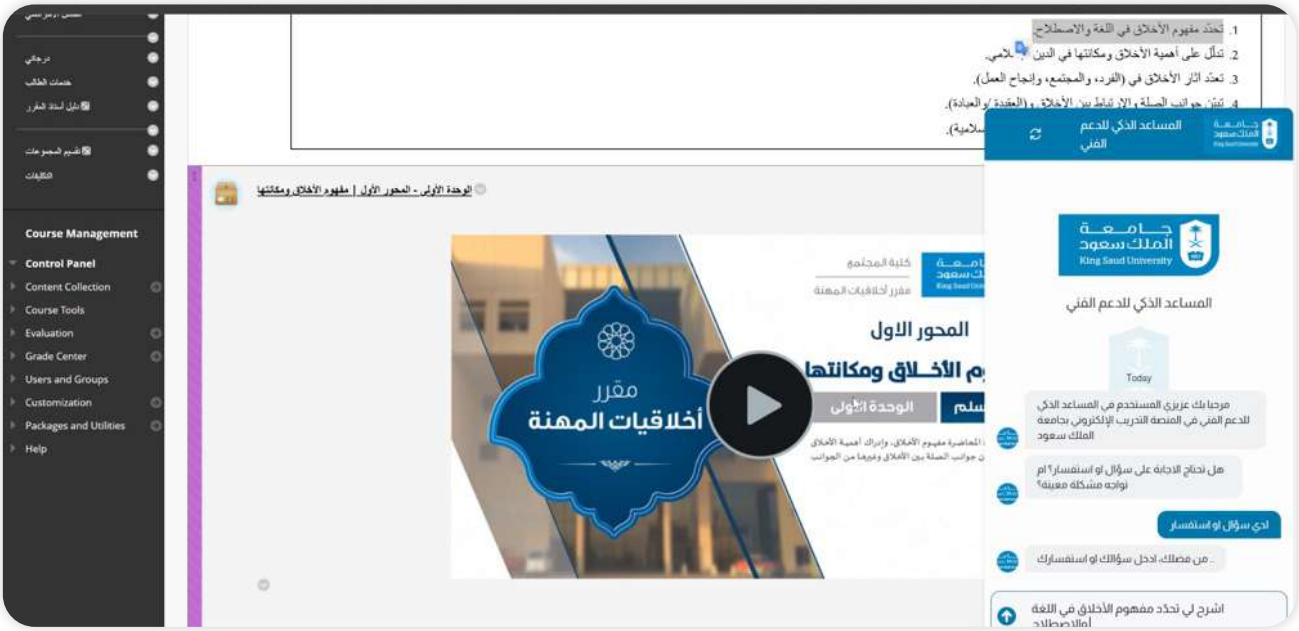

النتائج والأثر

بدأ التطبيق التجريبي للمقرر في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1445هـ على طلاب الدبلوم، واستمر خلال العام 1446هـ، مستهدفًا تطوير تجربة تعلم رقمية عالية الجودة. وشهد المشروع انتقال عدد المستفيدين من 684 طالبًا في النمط التقليدي إلى 1102 طالبًا في النمط الإلكتروني خلال الفصل الأول فقط، مما يعكس نجاح التحول الرقمي للمقرر.

حققت المبادرة أثرًا نوعيًا في جودة التعليم والتفاعل الأكاديمي؛ فقد أدى استخدام المساعد التعليمي الذكي إلى تحسين متوسط الأداء الأكاديمي بنسبة 12.92% ورفع نسبة النجاح في الاختبارات النهائية بنسبة 7.34%، إلى جانب زيادة معدلات إكمال المقرر بنسبة 61.11%. كما تضاعف معدل التفاعل مع المقرر بنسبة 107.98% في إجمالي دقائق المشاركة، وارتفعت نسبة رضا الطلاب إلى 81% عن تجربة التعلم الذكي الجديدة، وساهمت المبادرة في تقليل التكاليف التشغيلية وتوحيد جودة التدريس عبر الاعتماد على نموذج رقمي ذاتي التعلم، مما أتاح استدامة المقرر وتحديثه بسهولة وفاعلية.

عوامل النجاح وقابلية التعميم

ارتكز نجاح المبادرة على وضوح الهدف وجودة التصميم التعليمي، إلى جانب التكامل بين الجانب التقني والتربوي، حيث صُمم المقرر وفق معايير المركز الوطني للتعليم الإلكتروني، بما يضمن توافقه مع أنظمة إدارة التعلم المختلفة. كما أسهم المساعد التعليمي الذكي في جعل التعلم أكثر تفاعلية واستقلالية، بينما ساعد التطوير الداخلي للمحتوى في خفض التكلفة وضمان استدامة التحسين.

ويُعد هذا النموذج قابلًا للتطبيق في جامعات أخرى، حيث يجمع بين التعليم الذاتي والتقنيات الذكية ضمن إطار معياري متوافق مع منصات مثل FutureX، ما يتيح نشر التجربة والاستفادة منها وطنيًا.

جامعة الملك فيصل

تطبيق كفو المساعد الذكي (KFU AI Tutoring Assistant)

قدّمت جامعة الملك فيصل مبادرة نوعية في توظيف الذكاء الاصطناعي لخدمة التعليم الجامعي من خلال تطبيق "كفو المساعد الذكي" (KFU AI Tutoring Assistant)، الذي يمثل نقلة في تقديم الدعم الأكاديمي للطلبة بطريقة تفاعلية وشخصية؛ فالتطبيق يهدف إلى تمكين الطالب من التعلم الذاتي المدعوم بالذكاء الاصطناعي عبر توفير إجابات فورية ودقيقة مستندة إلى محتوى المقررات الدراسية داخل الجامعة، دون الاعتماد على مصادر الإنترنت، بما يضمن موثوقية المعلومات وجودتها.

تأتي هذه المبادرة انسجامًا مع رؤية المملكة في تسخير التقنيات الحديثة لرفع جودة التعليم وتحسين تجربة المتعلم وبناء نموذج رقمي مستدام في التعليم الجامعي.

خلفية المبادرة

قبل إطلاق تطبيق "كفو"، واجه طلبة برامج التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد صعوبات في الوصول الفوري إلى الدعم الأكاديمي، إذ كان التواصل التقليدي مع أعضاء هيئة التدريس عبر البريد الإلكتروني أو المنتديات يستغرق وقتًا طويلًا ويحد من فعالية التعلم، كما شكّل ذلك عبئًا على الأكاديميين الذين اضطروا للتعامل مع كمٍّ كبير من الأسئلة المتكررة، فجاءت مبادرة "كفو المساعد الذكي" لتسد هذه الفجوة، من خلال دمج الذكاء الاصطناعي مع المحتوى الأكاديمي الرسمي لمقررات الجامعة، بحيث يصبح المساعد قادرًا على الإجابة عن الأسئلة، وتقديم الشروحات، وتلخيص المحاضرات، وإنشاء تمارين تعليمية مخصصة وفق مستوى الطالب واحتياجاته الفردية.

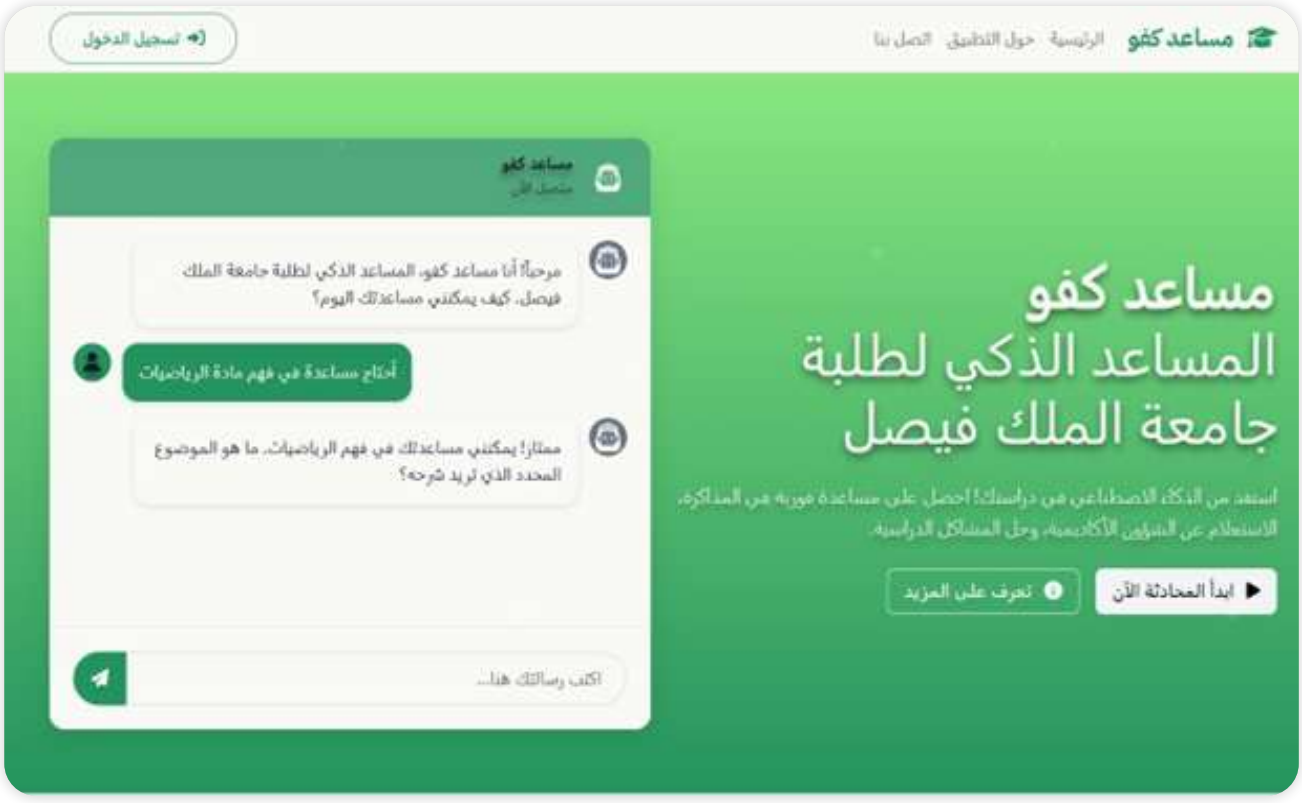

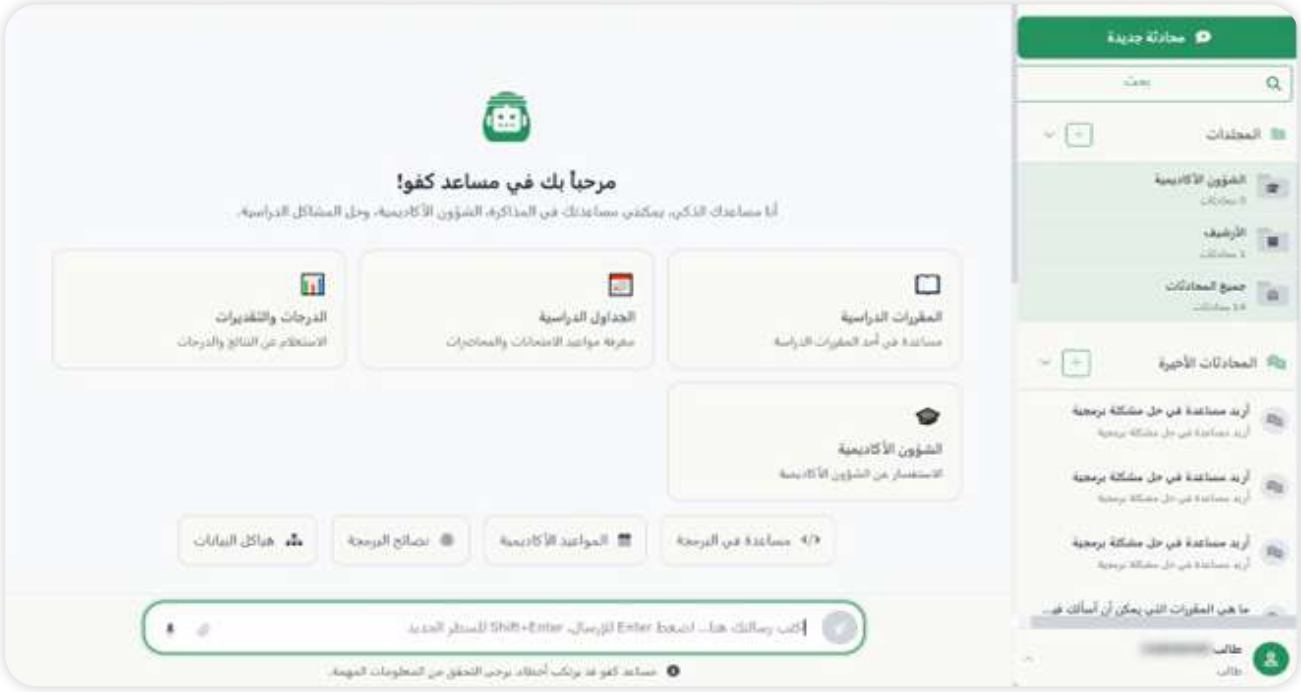

النتائج والأثر

أُطلق التطبيق رسميًا في فبراير 2025 ليستهدف طلبة برامج التعلم الإلكتروني والتعليم عن بعد، وبلغ عدد المستفيدين منه حتى الآن 1424 طالبًا وطالبة، مع قابلية التوسع ليشمل جميع المقررات الأكاديمية مستقبلاً.

أحدث تطبيق "كفو" نقلة نوعية في تجربة التعلم الرقمي بجامعة الملك فيصل؛ لإسهامه في تقليص زمن الرد على استفسارات الطلبة من ساعات أو أيام إلى ثوانٍ معدودة، ورفع جودة التعلم من خلال الشروحات المخصصة والتمارين التفاعلية، كما ساهم في خفض عدد الاستفسارات الموجهة إلى أعضاء هيئة التدريس بنسبة تجاوزت 40%، مما أتاح لهم التركيز على الجوانب الأكاديمية المتقدمة.

وأظهرت المؤشرات الكمية ارتفاعًا في نسبة المشاركة بنسبة 33%، وتحسنًا في رضا المستفيدين بنسبة 15%، وزيادة في مؤشرات الأداء الأكاديمي بنسبة 25%، مع خفض معدل تكرار الأسئلة والمفاهيم بنسبة تصل إلى 50% بعد تطبيق التوصيات الآلية، كما وصلت نسبة رضا المستخدمين إلى 90% وارتفع مؤشر NPS بمقدار 25 نقطة، ما يعكس جودة التجربة وفاعليتها.

عوامل النجاح وقابلية التعميم

استند نجاح المبادرة إلى الابتكار في ربط الذكاء الاصطناعي بالمحتوى الأكاديمي الرسمي بدلًا من الاعتماد على مصادر الإنترنت، مما عزز موثوقية الإجابات، كما مكّن التصميم الذكي للتطبيق من تخصيص التجربة التعليمية وفق مستوى الطالب، وتحويل الدعم الأكاديمي من نمط تقليدي يعتمد على الاستجابة إلى نموذج دعم تفاعلي ذكي متاح على مدار الساعة، وساهمت واجهة الاستخدام المرنة وسهولة الدمج مع أنظمة التعلم الإلكتروني القائمة في تسريع تبنّي الممارسة بين الطلبة.

ويُعد "كفو" نموذجًا وطنيًا قابلًا للتطبيق في الجامعات السعودية الأخرى، لما يتمتع به من مرونة تقنية وقدرة على التكامل مع مختلف أنظمة إدارة التعلم، فضلًا عن قابليته للتوسع لاستيعاب آلاف المستخدمين في الوقت الفعلي دون الحاجة إلى بنية تحتية إضافية.

جامعة تبوك

منصة LearnFlow

قدّمت جامعة تبوك نموذجًا وطنيًا رائدًا في التعليم الرقمي من خلال تطوير منصة LearnFlow، التي توظف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة لتحليل أداء الطلاب الجامعيين وقياس جاهزيتهم لسوق العمل وفق معايير وطنية وعالمية، حيث تهدف المنصة إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل عبر تقديم توصيات ذكية وشخصية لمسارات تعليمية وتدريبية مخصصة لكل طالب، مما يعزز الكفاءة المهنية والتنافسية لدى الخريجين، انسجامًا مع مستهدفات رؤية المملكة وبرنامج تنمية القدرات البشرية نحو بناء جيل مؤهل وممكّن لمستقبل العمل.

خلفية المبادرة

جاءت فكرة المنصة استجابةً للتحدي الذي تواجهه الجامعات في تحسين نتائج الطلبة في اختبارات الجاهزية الوطنية، مثل برنامج "جاهزية" الصادر عن هيئة تقويم التعليم والتدريب، حيث غالبًا ما تُجرى هذه الاختبارات في المراحل النهائية من الدراسة الجامعية، ما يحد من قدرة المؤسسات التعليمية على التدخل المبكر لمعالجة الفاقد التعليمي، كما كشفت الدراسات عن ضعف وعي الطلبة بالموارد التعليمية المتاحة لتطوير مهاراتهم التخصصية، مما دعا الجامعة إلى ابتكار منصة ذكية تتابع رحلة الطالب التعليمية بالكامل، وتقيس مهاراته المكتسبة، وتقدّم له توصيات تعليمية تستند إلى بيانات دقيقة، بما يضمن تطوير قدراته بشكل مستمر خلال مسيرته الأكاديمية.

النتائج والأثر

أحدثت المنصة نقلة نوعية في تعزيز جاهزية طلاب جامعة تبوك لسوق العمل من خلال توجيههم نحو مسارات تعلم مخصصة مدعومة بالذكاء الاصطناعي، حيث ساهمت المنصة في تحسين أداء الطلاب في اختبارات الجاهزية والاختبارات المعيارية بنسبة ملحوظة، كما ارتفع إدراك الطلبة للموارد التعليمية المتاحة لتطوير مهاراتهم بنسبة 43%، وتحسّن وعيهم بنقاط قوتهم وضعفهم بنسبة 25.4%، وبلغت نسبة رضا المستخدمين 81%، فيما ولّدت المنصة أكثر من 4518 توصية ذكية في نسختها الأولى، ما يعكس كفاءة خوارزميات الذكاء الاصطناعي المستخدمة ودقة تحليل البيانات التعليمية، كما مكّنت المنصة الكليات والأقسام من تحليل الفجوات المهارية في البرامج الأكاديمية عبر تقارير تفاعلية دقيقة، أسهمت في تحسين الخطط الدراسية وتطوير المناهج لتتواءم مع متطلبات سوق العمل.

عوامل النجاح وقابلية التعميم

استند نجاح منصة LearnFlow إلى ابتكارها في توظيف الذكاء الاصطناعي لتحليل الأداء الفردي للطلاب بشكل مستمر، مما مكّن من التدخل المبكر وتحسين نتائجهم قبل التخرج، كما ساهم الارتباط ببرنامج "جاهزية" الوطني في توحيد المعايير ورفع موثوقية نتائج التحليل، بينما عززت مرونة التكامل مع الأنظمة التعليمية الأخرى قابلية التوسع لتطبيقها على نطاق وطني.

وتتميز المنصة بتصميم تفاعلي جاذب يُطبق مفاهيم التلعيب (Gamification) عبر "شجرة الإنجاز" التي تحفز الطالب على تطوير ذاته باستمرار، مما رفع من مستويات المشاركة والرضا.

وتُعد LearnFlow نموذجًا وطنيًا يمكن تبنيه في الجامعات السعودية كافة؛ إذ تجمع بين التقنية، والتحليل الذكي، والتوصيات المخصصة في منظومة واحدة تسهم في بناء خريجين مؤهلين بالمهارات المستقبلية.

جامعة حفر الباطن

منصة "ذكي" الرقمية

قدّمت جامعة حفر الباطن نموذجًا وطنيًا متميزًا في التحول الرقمي للتعليم الجامعي من خلال إطلاق منصة "ذكي" الرقمية، التي تجمع بين الابتكار التقني والاحتياج التعليمي عبر مبادرتين نوعيتين هما: "المحاضر الذكي" و"الموجّه الأكاديمي الذكي"، تهدف المنصة إلى رفع جودة العملية التعليمية ودعم نجاح الطلبة عبر توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي في إنتاج المحتوى الأكاديمي التفاعلي وتقديم التوجيه الأكاديمي الشخصي، بما يسهم في تعزيز الكفاءة التعليمية وتقليل نسب التعثر والانسحاب.

تأتي هذه المبادرة انسجامًا مع رؤية المملكة في تطوير التعليم الجامعي القائم على الابتكار والتقنية، ودعم التحول نحو التعلم الذكي المستدام.

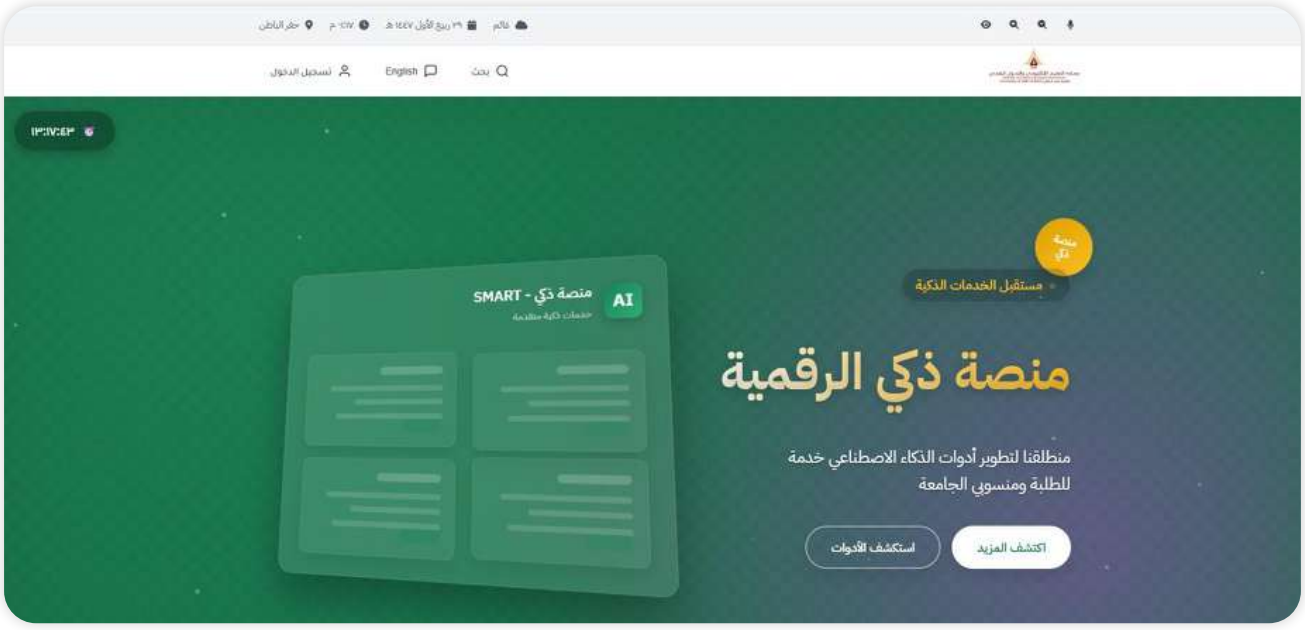

خلفية المبادرة

جاءت فكرة المنصة استجابة لتحديات واجهت الجامعة في إنتاج محتوى رقمي احترافي بجودة عالية وبتكلفة معقولة، إلى جانب الحاجة إلى تطوير نظام توجيه أكاديمي ذكي يقدّم دعمًا فوريًا للطلاب على مدار الساعة، ومن هذا المنطلق، أطلقت الجامعة منصة «ذكي» كمنظومة تعليمية رقمية متكاملة توظف الذكاء الاصطناعي في مجالي التدريس والتوجيه الأكاديمي؛ لتقدم تجربة تعليمية مخصصة وشخصية تلبّي احتياجات الطلبة والمؤسسات التعليمية على حد سواء.

ترتكز المنصة على محورين رئيسين، المحاضر الذكي لإنتاج محتوى أكاديمي رقمي تفاعلي يجمع بين الصوت والصورة والنصوص الأكاديمية المنظمة، والموجّه الأكاديمي الذكي لتقديم استشارات أكاديمية فورية عبر تحليل بيانات الطالب وتزويده بتوصيات لحظية تساعده على النجاح الأكاديمي.

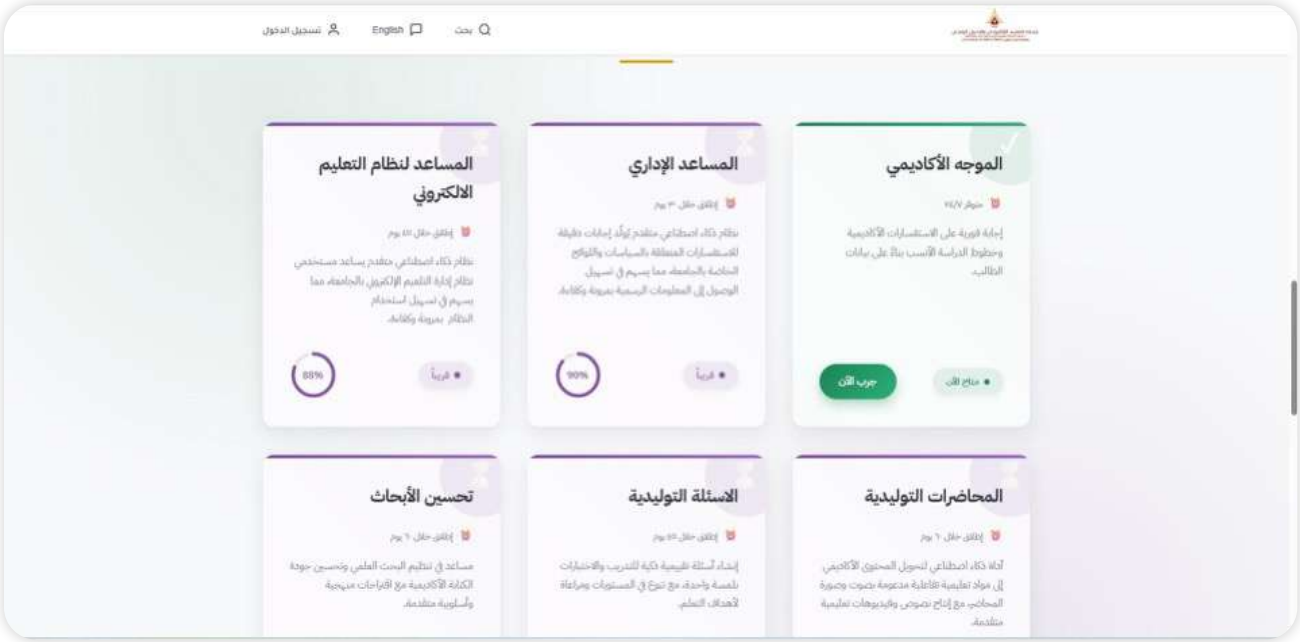

النتائج والأثر

استفاد من المنصة أكثر من 2000 مستخدم من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس منذ إطلاقها عام 2024، مع توجه لتوسيع نطاق استخدامها داخل المملكة وخارجها. وقد حققت منصة «ذكي» أثرًا ملموسًا في رفع جودة العملية التعليمية وتحسين تجربة التعلم والتوجيه الأكاديمي. فقد أسهم المحاضر الذكي في زيادة مشاركة الطلاب بنسبة 70%، ورفع مؤشرات رضاهم عن جودة المحتوى بنسبة 85%، من خلال توفير محاضرات مرئية ونصوص أكاديمية منظمة سهلة المراجعة ومتعددة اللغات، بينما حقق الموجّه الأكاديمي الذكي نتائج مبهرة، حيث زادت نسبة الاستخدام بنسبة 95%، وارتفع رضا المستفيدين إلى 98%، كما بلغت نسبة الاستفادة العامة من الأداة 86%، مما ساعد في خفض نسب التعثر الأكاديمي وزيادة معدلات النجاح. كما ساهمت المنصة في تحسين كفاءة أعضاء هيئة التدريس عبر تقليل الجهد المبذول في التوجيه والإشراف الأكاديمي، وتوفير تقارير دقيقة تدعم اتخاذ القرار التعليمي.

عوامل النجاح وقابلية التعميم

استند نجاح منصة «ذكي» إلى الرؤية الواضحة والدعم المؤسسي من قيادة الجامعة، إضافة إلى توظيف الذكاء الاصطناعي التوليدي في معالجة احتياجات تعليمية حقيقية. كما ساهمت سهولة الاستخدام والتكامل مع أنظمة إدارة التعلم والسجلات الأكاديمية في تعزيز تبنّي المنصة بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وتتميز المبادرتين ببنية تقنية مرنة قابلة للتطبيق في أي جامعة أو مؤسسة تعليمية داخل المملكة أو خارجها، إذ يمكن ربطها بسهولة مع الأنظمة الأكاديمية القائمة وتكييفها بما يتوافق مع السياسات المحلية واللغات المتعددة. وبذلك تُعد المنصة نموذجًا وطنيًا رائدًا في توظيف الذكاء الاصطناعي لتحسين جودة التعليم الجامعي والتوجيه الأكاديمي الذكي.

الخاتمة

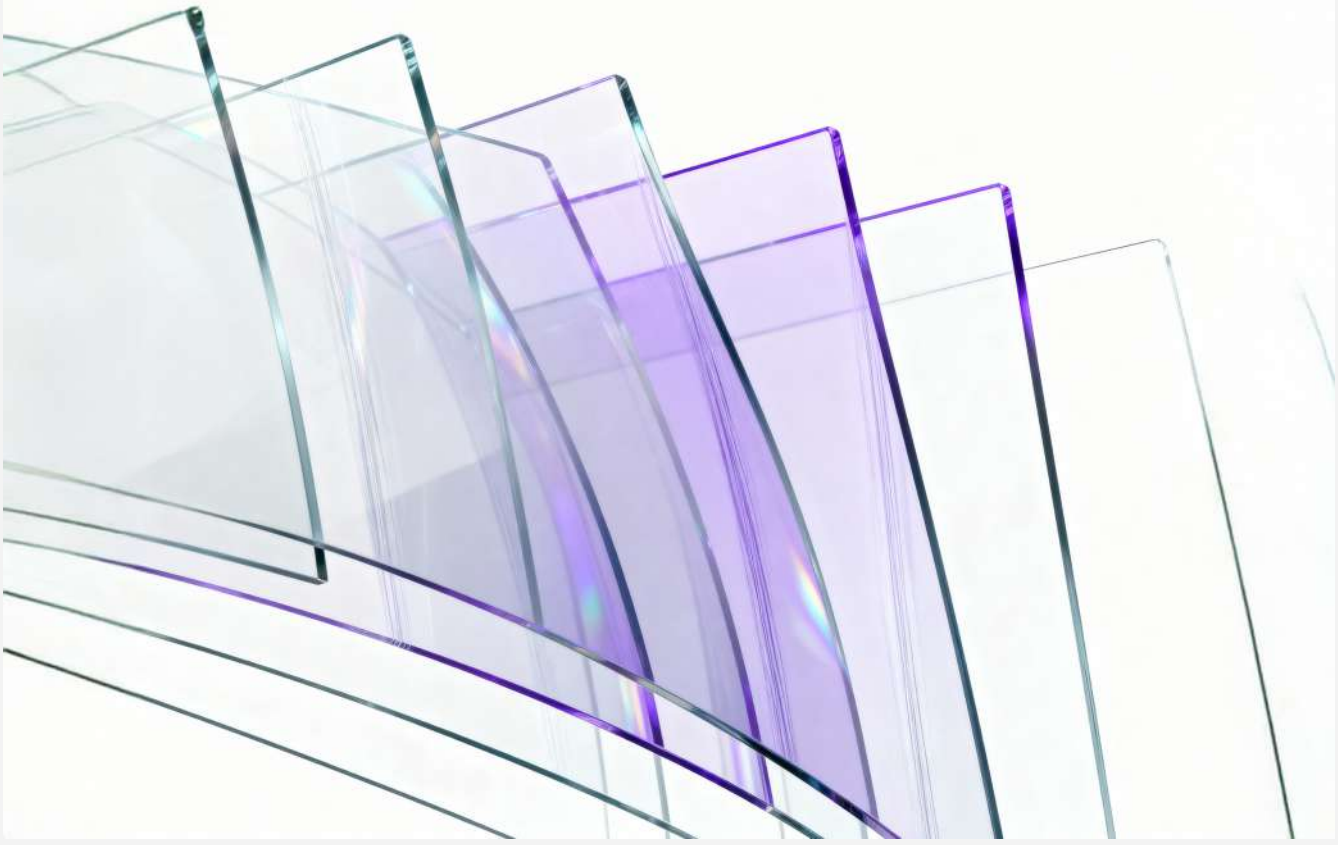

الخاتمة

يمثل التعليم الرقمي والذكاء الاصطناعي في المملكة اليوم نقطة تحول استراتيجية في مسيرة تطوير المنظومة التعليمية، حيث لم يعد الأمر مقتصرًا على التحول التقني أو تحديث البنية التحتية، بل أصبح مشروعًا وطنيًا شاملًا لإعادة تعريف مفاهيم التعليم والتعلم بما يتواءم مع متطلبات المستقبل.

أظهر المؤشر الوطني للتعليم الرقمي 2024-2025 أن المملكة تسير بخطى ثابتة نحو ترسيخ التعليم الرقمي كمحرك رئيس للابتكار وتنمية رأس المال البشري؛ إذ حققت الجامعات السعودية مستويات متقدمة من نضج التعليم الرقمي في مجالات الثقة والكفاءة، بينما يواصل قطاع التدريب خطواته المتصاعدة نحو التطوير والتمكين.

وتُبرز النتائج أن الذكاء الاصطناعي بدأ يشكّل محورًا أساسيًا في العملية التعليمية من خلال استخدامه في تصميم المحتوى، وتحليل البيانات التعليمية، ودعم التقييمات، وتخصيص التجارب التعليمية، ما يعكس وعيًا متزايدًا بقيمة التقنية في رفع جودة التعليم وتحسين كفاءته. ومع ذلك، تكشف المؤشرات أن مستوى الابتكار وتوظيف الذكاء الاصطناعي لا يزال في مرحلة النمو، ويحتاج إلى مزيد من التنظيم، والتكامل المؤسسي، والتمكين المهني لضمان الاستخدام الفعّال والمسؤول.

يتضح أمام صنّاع القرار اليوم ضرورة الانتقال من مرحلة التبنّي إلى مرحلة التأثير، عبر ترسيخ الحوكمة الوطنية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم، وتوسيع برامج التدريب والتطوير لأعضاء هيئة التدريس والمدربين والطلاب، وتعزيز الشراكات بين الجامعات والجهات التدريبية لبناء منظومة تعلم رقمية متكاملة ومستدامة. إن المستقبل القريب يتطلب استثمارًا أوسع في بناء القدرات البشرية الرقمية، وتطويرًا للمحتوى الوطني المفتوح عالي الجودة، وتكاملًا شاملًا في البيانات التعليمية يمكّن من اتخاذ قرارات دقيقة قائمة على الأدلة. ويجب أن تتجه الجهود نحو تحويل المبادرات الجامعية الناجحة إلى سياسات وطنية قابلة للتطبيق والتوسع، مع ربط التمويل والأداء بنتائج ملموسة في جودة التعليم ومخرجاته.

ومع استمرار الالتزام برؤية المملكة 2030 ومستهدفات تنمية القدرات البشرية، يمكن القول إن المملكة تمتلك اليوم المقومات اللازمة للانتقال من مرحلة نضج التعليم الرقمي إلى الريادة العالمية في التعليم الذكي، من خلال منظومة تعليمية أكثر مرونة وكفاءة واستدامة، تُسخّر الذكاء الاصطناعي لتوسيع المعرفة، وتمنح كل متعلم فرصةً عادلة لبناء مستقبله ضمن اقتصاد وطني قائم على الإبداع والمعرفة.

المـؤشـر الوطني
للتعليـم الرقمـي

للمزيد نسعد بتواصلكم

مركز الاتصال الموحد
920015991

خدمة المستفيدين
@NELC_care

البريد الإلكتروني
care@nelc.gov.sa

المركز الوطني
للتعليم الإلكتروني
National eLearning Center

المـؤشـر الوطنـي
للتعليـم الرقمـي